

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٥٨

الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

لقد كان من دواعي سرور نيكاراغوا أن الجمعية العامة اتخذت بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ القرار ٨/٤٨، الذي أعربت فيه عن القلق لأن الكوارث الأخيرة وعبء الديون الخارجية يعرقلان جهود نيكاراغوا الرامية إلى التغلب على آثار الحرب في إطار من الديمقراطية وفي ظل الظروف الاقتصادية الكلية التي تحققت فعلا، وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، بتقديم كل المساعدات اللازمة لأنشطة الإنعاش والتعمير وتحقيق الاستقرار والتنمية لجعل ما تحقق فعلا من سلم وديمقراطية لا رجعة فيه. وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا البالغ لما قدمته المنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من اسهامات في مختلف الميادين، وكذلك للمبادرات التي قام المجتمع الدولي بدعمها.

البند ٢٣ من جدول الأعمال

تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وإعادة بنائها:
آثار الحرب والكوارث الطبيعية

(أ) تقرير الأمين العام (A/49/487)

(ب) مشروع القرار (A/49/L.25/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل نيكاراغوا ليعرض مشروع القرار A/49/L.25/Rev.1.

إن حكومة جمهورية نيكاراغوا، بمساعدة من القوى السياسية الديمقراطية، وبدعم من شعبنا وتضامن المجتمع الدولي، تواصل بذل جهود كبيرة للتغلب على تحدياتنا الرئيسية: آثار الحرب، والفقر، والكوارث الطبيعية التي عصفت بنا.

السيد فيلشيز أشر (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على ما قدمه من دعم لإعادة التعمير الاقتصادي والاجتماعي في نيكاراغوا وعلى تقريره (A/49/487).

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل وأو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

إن الاتساق الوثيق الذي يتعين تحقيقه بين عملية المصالحة السياسية والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي أمر حيوي من أجل توطيد التقدم المحرز في نيكاراغوا حتى الآن. وهذا يتطلب دعماً متواصلاً من جانب المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، نحن ممتنون لإنشاء فريق نشط من البلدان الصديقة يتألف من إسبانيا والسويد والمكسيك وكندا وهولندا، وذلك بمساعدة من الأمين العام وعلى أساس القرار ١٦١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ويقوم فريق الدعم هذا بدور بالغ الأهمية في المساعدة على إعادة تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، مما سيؤدي دون شك إلى تعزيز ديمقراطيتنا ومؤسساتنا.

وعلى الرغم من انجازات السنوات الثلاث الماضية ما زال تحقيق الأهداف الاجتماعية وأهداف الاقتصاد الكلي لفترة السنوات ١٩٩٤-١٩٩٧ يرتهن بالتمويل الخارجي الملموس في الفترة المتوسطة الأجل. وحتى في ظل بعض السيناريوهات المتفائلة، التي تشمل انضباطاً مالياً كبيراً وإصلاحات هيكلية هامة، وعدم تأخر المؤسسات المالية الدولية بالدفع، فإن الأهلية الدولية لبلادنا ترتحن إلى حد كبير بالأموال المقدمة من مجموعة التحويلات الخارجية والتخفيضات الكبيرة لديون نيكاراغوا الخارجية، التي بلغت بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ١١,١٢٦ بليون دولار أو ٩٢٨ ٢ دولاراً لكل مواطن نيكاراغوي.

إن الكثير من التقدم في توطيد ديمقراطيتنا وفي مستقبلها يرتحن بمعالجة هذه المشكلة على نحو عاجل، لأنها تضع نيكاراغوا في وضع أسوأ بكثير من أي بلد آخر يعتبره البنك الدولي في قائمة البلدان الشديدة المديونية والمحدودة الدخل. وفي عام ١٩٩٢ بلغ الدين الأجنبي حوالي ٤٦٦ ٣ في المائة من الصادرات و ٨٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان المبلغ اللازم لخدمة الديون ٣٤٤ في المائة من الصادرات أو ٢٣ ضعف في المتوسط بالنسبة للبلدان الشديدة المديونية والمحدودة الدخل.

إن هذه المديونية غير المتناسبة في بلد انخفض مستوى صادراته بسبب الحرب إلى حوالي ٣٠٠ مليون

إن التحديات التي تواجهها نيكاراغوا كبيرة. إننا نمر بعملية تحول كاملة معقدة للغاية وتستحق عناية خاصة. فبلادنا تمر بعملية تحول من نظام استبدادي إلى ديمقراطية تقوم على المشاركة، ومن الفقر إلى التنمية، ومن الحرب إلى السلم، ومن المواجهة إلى الاندماج السياسي والاقتصادي. وما برحت حكومة بلادي تقوم بتشجيع هذه العملية في مجتمع مستقطب يعاني من الكوارث الطبيعية التي تزيد من تفاقم الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة بالفعل في البلاد.

إن حكومة نيكاراغوا، برئاسة السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو، تقوم بعملية إصلاحات واسعة ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية، والاستقرار، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من صعوبة هذه العملية، ما برحنا نجري مشاورات وحوارات ونقوم بأعمال مشتركة مع المجموعات السياسية الوطنية المختلفة. ولا شك في أن نيكاراغوا أحرزت منذ عام ١٩٩٠ تقدماً كبيراً في عدد من هذه المجالات. مع ذلك، حدث تباطؤ كبير في قطاعات هامة أخرى.

لقد أحرز تقدم كبير في مجال تحقيق الاستقرار في البلاد، وأدخلت تحسينات على الممارسات الديمقراطية، وأصبحت نيكاراغوا تتمتع اليوم بدرجة من الحرية السياسية أكبر من أي وقت مضى في تاريخها. وفي المجال الاقتصادي، أقامت إطاراً للاقتصاد السوقي، وحقت استقراراً في الاقتصاد الكلي وسيطرت على التضخم المتصاعد.

إن التقرير الذي قدمه الأمين العام يبرز دونما إطناب التقدم الكبير المحرز في الميدانين السياسي والاقتصادي، ويشير إلى حقيقة تباطؤ التقدم في المجالات الأخرى، ولا سيما المجال الاجتماعي.

غير أن البلد كما يبين التقرير، لم يتمكن رغم النجاحات في عملية الانتقال من التقدم في جميع المجالات بالقدر الذي كان يبتغيه. وثمة تباطؤ كبير في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي بالمقارنة مع المجالين السياسي والاقتصادي الكلي، مما قد يسبب صداماً اجتماعياً كبيراً. لذلك فإننا بحاجة إلى إجراء عاجل لتحقيق الاتساق. وهنا يجب تكييف التعاون الدولي مع الوضع الوطني الخاص عن طريق الإسهام في صياغة وتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية لأغلبية السكان.

المدفوعات وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الهامة.

وستواصل نيكاراغوا تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة وتطبيق التكييفات الضرورية للتغلب على الآثار غير المؤاتية للعوامل التي أضرت بالاقتصاد هذا العام مثل الجفاف الحاد الذي قلل الانتاج الزراعي للبلاد، ونقص الكهرباء الذي أضرب نمو النشاط الاقتصادي هذا العام. ووفقا للإحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة، فقدت المناطق المثمرة بسبب الجفاف نحو ٨٥٣ ٢٥٦ منزلا من الأراضي الصالحة للزراعة، وهي خسارة أثرت بصورة مباشرة على ١٣٥ ١٠٤ أسرة منتجة، وتركت تأثيرا غير مباشر على ١٣٠ ٠٠٠ عامل زراعي فقدوا أعمالهم بسبب نقص فرص العمل. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن كل أسرة متضررة يبلغ عدد أفرادها خمسة على الأقل، فإننا نجد أن العدد الاجمالي للأشخاص المتضررين يقدر بنحو ٥٢٠ ٦٧٥ أو أكثر من ٢٥ في المائة من سكان نيكاراغوا.

وستواصل حكومة السيدة فيوليتا باربوس دي تشامورو بذل جميع الجهود الضرورية للنهوض بقدر أكبر من احترام حقوق الانسان، وتعزيز السلم، وإنشاء دولة القانون، وتحقيق تقدم صوب الاستقرار. وستدخل تحسينات على النظام المالي، وستعطى الأولوية للإنفاق العام في المجالات ذات التأثير الاجتماعي والاقتصادي الأكبر، وإلى خصخصة الكيانات ذات الملكية العامة والتخفيف من القيود المفروضة من الحكومة، وإلى تحقيق إنجازات هامة في عملية إصلاح الدولة وتقليل دورها. وبالمثل، ستواصل البلاد تحسين طرائق تعزيز الثقة في القطاع الخاص بحيث تساعد الاستثمارات فيه على خلق مزيد من الوظائف وعلى تمكيننا من توسيع قاعدتنا الانتاجية. وتلقى هذه العملية العون من التقدم التدريجي الذي يتحقق في تسوية منازعات الملكية ومن زيادة تدعيم مناخ السلم والاستقرار في الريف.

بيد أن الآثار المتركمة للكوارث الطبيعية، والعواقب المترتبة على الحرب وما نجم عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية تمثل عقبة هائلة لأي عملية تنمية حقيقية. وتدلل خبرتنا على أن بناء السلم في أعقاب الصراعات يجب أن تصحبه جهود انمائية شاملة في المجالات السياسية والاقتصادية

دولار في السنة، يجعل نيكاراغوا في وضع خاص يتطلب تخفيضات كبيرة في ديونها الخارجية لضمان احتفاظها بمقومات النمو والحياة على المدى المتوسط. وإن اعتراف المجتمع الدولي بالحالة الخاصة لنيكاراغوا عنصر أساسي في آفاق نموها وتنميتها. وتقدر نيكاراغوا هذا المركز الخاص.

وتواصل حكومة السيدة فيوليتا باربوس دي تشامورو بذل جهود كبيرة لتنفيذ برامج طموحة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وإن الهدف الرئيسي لبرنامج نيكاراغوا الاقتصادي لفترة السنوات ١٩٩٤-١٩٩٧ هو ترسيخ الانجازات التي تحققت في السنوات ١٩٩١-١٩٩٣، وتكثيف عملية الاصلاحات الهيكلية اللازمة للتشغيل الفعال لاقتصاد تنافسي، وتحقيق التقدم صوب تحسين أهليتها في الاقتصاد الدولي.

وفي المجال الاجتماعي، تبين المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية لبلدنا أن ٥٠ في المائة من السكان كانوا في عام ١٩٩٤ يعيشون عند مستوى الفقر، وبلغ معدل وفيات الرضع ٧٢ من كل ١٠٠٠، كما أن ٢٨ في المائة من الأطفال يعانون من سوء التغذية. ولذلك تولي الحكومة الأولوية القصوى لتعزيز مجموعة من التغييرات المؤسسية وتطوير البرامج الاجتماعية المختلفة. وأهم هذه البرامج مشاريع تخفيف حدة الفقر على المدى القصير.

إن الأهداف الاقتصادية الكلية لهذه البرامج ترمي إلى وضع الأسس للنمو المستمر في دخل الفرد الحقيقي، وتخفيض التضخم إلى رقم أحادي وتعزيز الاحتياطي في البنك المركزي. وتركز برامج الحكومة أيضا على تطوير المناخ السليم للاستثمار الخاص وتوسيع نطاق العمالة في الأنشطة الانتاجية، مما يحسن من الأحوال المعيشية للقطاعات الأفقر من السكان.

وتتخذ نيكاراغوا خطوات هامة في التكيف الهيكلي وتحقيق الاستقرار في إطار من الديمقراطية السياسية والاقتصادية. مع ذلك، ستكون ١٩٩٤ و ١٩٩٥ سنتين حاسمتي الأهمية بالنسبة لنيكاراغوا، حيث سنقوم بترسيخ أسس عملية النمو المستدام وإصلاح الانتاج والاستهلاك الوطنيين. وإن التوقيع مؤخرا على الاتفاقات المتعددة الأطراف تبين دعم المجتمع الدولي الثابت للبرامج الاقتصادية التي نقوم بتنفيذها. وسيوفر هذا الدعم الأموال لتحقيق التوازن في ميزان

ولقد شهدنا في السنوات الأخيرة الجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى للتغلب على فترة تتسم بالعنف وعدم الاستقرار والنقص. وقد تطلبت هذه الجهود حسن النية من جانب جميع قطاعات المجتمع في تلك البلدان والدعم المتواصل من قبل المجتمع الدولي.

ولا تزال توجد في أمريكا الوسطى عقبات أمام توطيد أسس الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وفي هذا الخصوص، يجب أن يقوم المجتمع الدولي بدور مجد في توسيع وتعزيز الدعم لتلك المنطقة.

وتعتبر أمريكا الوسطى بالنسبة للمكسيك منطقة لها الأولوية في الاهتمام بسبب قربها الجغرافي وصلاتنا التاريخية والثقافية الوثيقة مع هذه المنطقة. وفي هذا الخصوص، انخرطت بلادي على الدوام في أنشطة تعاونية ترمي إلى تقديم الدعم لإنعاش بلدان المنطقة الخمسة وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتواجه نيكاراغوا حالياً تحديات كبرى في القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. لذلك فإنها تبذل جهوداً هائلة لإعادة تنشيط هذه القطاعات. وقد أضيف إلى المشاكل الناجمة عن فترة متطاولة من الصراع المسلح مشاكل أخرى ترتبت على شتى الكوارث الطبيعية، مما أفضى إلى مزيد من التدهور في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ونود أن نعرب عن امتناننا لحكومة نيكاراغوا لما تبذله من جهود في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإرساء أساس ثابت للتنمية المستدامة. كما يجب علينا أن نبرز التقدم الكبير الذي تحقق في مجال المالية العامة، وهو ما ساعد على تحقيق تخفيض جذري في التضخم عن المستويات التي كانت سائدة في العقد الأخير.

غير أن الأمين العام يشير في تقريره إلى أن النشاط الاقتصادي ككل لم يتم إعادة تنشيطه بشكل كاف. فلم تستطع البلاد بعد أن توسع من مشاركتها في الأسواق الدولية بأي مدى ذي شأن، ولا تزال صادراتها متخلفة وراء وارداتها، ويتراوح العجز في ميزان المدفوعات بين ٦٠٠ مليون إلى ٧٠٠ مليون دولار سنوياً.

والاجتماعية، وأن الموارد المعبأة ينبغي توجيهها صوب تلك الجهود.

ونيكاراغوا ممتنة للاستجابة السخية والفعالة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالنسبة لتعبئة المساعدة لها. وستساعد تلك الجهود على تدعيم الصلة المباشرة بين الديمقراطية والسلم والتنمية.

ويشرف وفدي أن يقوم بعرض مشروع القرار (A/49/L.25/Rev.1) المعنون "تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا: آثار الحرب والكوارث الطبيعية"، وذلك بالنيابة عن جميع مقدمي المشروع.

يشير هذا المشروع إلى قرار سابق عن نفس الموضوع ويستوفيه، أخذاً في الاعتبار العناصر التي برزت في نيكاراغوا. وفي هذا الخصوص، أدرجنا فقرتين جديدتين في الديباجة، واحدة منهما تأخذ في الاعتبار الدور المركزي لشعب وحكومة نيكاراغوا في التماس حلول دائمة لتوطيد إنجازات التحول، والأخرى تأخذ في الاعتبار الالتزامات التي تعهد بها رؤساء أمريكا الوسطى في قمة بيئة أمريكا الوسطى من أجل التنمية المستدامة التي تقرر فيها إيلاء عناية خاصة إلى نيكاراغوا بسبب حالتها الاستثنائية.

والجزء الخاص بالمنطوق من مشروع القرار مماثل لمنطوق قرار الجمعية العامة ٨/٤٨، مع إضافات وتغييرات قليلة. إن اعتماد مشروع القرار بالإجماع سيكون دليلاً آخر على الإرادة السياسية للمجتمع الدولي لدعم المصالحة الوطنية وبناء السلم والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في نيكاراغوا، وسيكون له تأثير إيجابي في توطيد منطقة السلم والحرية والديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى. لذلك نأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد فلوريس أوليا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره (A/49/487) المعنون "تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية" الذي يقدم فيه بياناً عن أنشطة الدعم التي قامت بها هيئات منظومة الأمم المتحدة، خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنيابة عن نيكاراغوا.

على منح نيكاراغوا المعاملة التفضيلية التي تتطلبها ظروفها الخاصة.

وندعو الدول الأعضاء الى تقديم مساهمة إضافية في إنعاش نيكاراغوا وتعميرها. وذلك باعتماد مشروع القرار المطروح على الجمعية بتوافق الآراء.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أحيط الجمعية علما بالرسالة المؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الموجهة من الممثل الدائم للدانمرك، والتي يطلب فيها، باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة الى بيان يدلي به مراقب الكرسي الرسولي خلال المناقشة الخاصة بالبند ١٥٨ " تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية"، المقرر إجراؤها اليوم.

وفي رسالة أخرى بنفس التاريخ يطلب الممثل الدائم للدانمرك، نيابة أيضا عن مجموعة الدول الغربية ودول أخرى، أن تستمع الجمعية في جلسة عامة الى بيان يدلي به مراقب سويسرا خلال المناقشة الخاصة بالبند ٢٧ من جدول الأعمال "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية والمساعدة الفوئية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، المقرر إجراؤها يوم الأربعاء ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك خلال المناقشة الخاصة بالبند ٩٢ من جدول الأعمال "خطة للتنمية" المقرر إجراؤها يوم الاثنين ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

يتذكر الأعضاء أنه وفقا لممارسة الجمعية العامة المتبعة، يمكن للمراقبين عن الدول غير الأعضاء أن يدلوا ببياناتهم أمام اللجان الرئيسية فقط. غير أنه، في أعقاب المشاورات، ومراعاة للأهمية المعلقة على المسائل قيد النقاش، من المقترح أن تبت الجمعية العامة في تلك الطلبات.

فهل لي أن أعتبر أنه ليس هناك اعتراض على المقترح الخاص بالاستماع الى مراقب الكرسي الرسولي في سياق المناقشة الخاصة بالبند ١٥٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

والحالة في المجال الاجتماعي، على نحو ما يذكر التقرير، تدعو الى القلق. ووفقا لتقرير الأمين العام، يعادل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الوقت الراهن مستوى أقل البلدان نموا. وتبلغ البطالة ٢٢,٦ في المائة، والبطالة المقنعة ٢٠ في المائة، ويعيش ٧٥ في المائة من الأسر النيكاراغوية دون مستوى الفقر، ويعيش ٤٤ في المائة منها في فقر مدقع.

ويمضي التقرير الى الإشارة الى أنه على الرغم من الانجازات في نيكاراغوا، فإن البلاد لم تستطع بعد أن تتقدم في جميع المجالات، وأن هناك فجوة في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي فيما يتعلق بالمجال السياسي ومجال الاقتصاد الكلي. وأخيرا، يبرز الأمين العام أهمية التعاون الدولي الذي يجب مواضعته مع الأحوال الوطنية، والذي يتطلب إيلاء عناية خاصة بالقطاع الانتاجي. وسيكون لذلك تأثيره الايجابي والمؤازر على الاقتصاد النيكاراغوي.

لقد دأبت المكسيك - في حدود طاقتها، على تقديم المساعدة لنيكاراغوا، وهي تعتزم الاستمرار في ذلك وتشارك المكسيك، في سياق القرار ١٦١/٤٨، في فريق الأصدقاء الذي أنشأه الأمين العام لدعم إعادة إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نيكاراغوا. وقد أقامت بلادي العديد من آليات الدعم تضم مشروعات إنمائية وأنشطة مساعدة تقنية على حد سواء. وهي تتضمن: الاتفاق الأول المعني بالتعاون المالي بين المكسيك ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي؛ وضميمة الاتفاق الثاني بشأن التعاون المالي بين المكسيك والمصرف المذكور، وبرنامج تمويل مستوردات أمريكا الوسطى، الذي كان الغرض منه إتاحة ٦٥ مليون دولار في شكل مساعدة لبلدان أمريكا الوسطى اعتبارا من ١٩٨٨؛ وبرنامج التنمية المهنية المشترك بين المكسيك والمصرف المذكور؛ وبرنامج التعاون التقني مع أمريكا الوسطى. وبموجب برنامج التنمية المهنية تم تدريب ٩٢ نيكاراغويا في المؤسسات المكسيكية العامة منذ ١٩٨٨.

علينا أن نسلم بأن جهود شعب وحكومة نيكاراغوا ستكون أكثر فعالية اذا ما تعاون معها المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المختصة، لتعزيز أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. نحن، من ثم، نحث المجتمع الدولي والأجهزة المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف تنمية البلدان الأمريكية،

والاقتصادي على حد سواء، وهي توفر لها تدفقا منتظما للدعم على أساس ميثاقها الخاص بالمساعدة الانمائية الرسمية. فعلى سبيل المثال، قررت حكومة بلادي مؤخرا أن تقرض حكومة نيكاراغوا مبلغ ٣٧,٥ مليون دولار لبرنامجها الثاني للانعاش الاقتصادي، وأن تمدها بمساعدة شاملة لمعاونتها في زيادة الانتاج الغذائي، وإعادة تأهيل بنيتها الأساسية الاجتماعية الاقتصادية وتحسين نظام المد بمياه الشرب. كما تخطط حكومة بلادي لأن توفر، في المستقبل القريب، بعثة رفيعة المستوى الى نيكاراغوا للدخول في حوار حول سياسة اليابان المتوسطة والطويلة الأجل الخاصة بالتعاون الاقتصادي مع نيكاراغوا.

ختاما، يود وفد بلادي مرة أخرى أن يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها حكومة نيكاراغوا لتعزيز المصالحة، وتحسين الأمن، وحماية حقوق الانسان، والتوصل الى حل مبكر للمنازعات حول قضايا الملكية، ويحث حكومة نيكاراغوا على أن تواصل هذه الجهود.

وتأمل اليابان، بوصفها من المشتركين في تقديم مشروع القرار، في أن يتيسر بالدعم الدولي إحراز تقدم بأسرع ما يمكن في عملية إنعاش نيكاراغوا وإعادة بنائها، وهي عاقدة العزم على الاضطلاع بدور هام في تلك العملية.

السيد إسكوبار (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): من دواعي الشرف لكولومبيا أن تؤيد في إطار البند ٢٣ من جدول الأعمال مشروع القرار المعنون "تقديم مساعدة دولية لانعاش نيكاراغوا وإعادة بنائها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية". إن الظروف الاستثنائية التي مر بها ذلك البلد تجعل من الضروري تقديم دعم مستمر لجهود إنعاشه وإعادة بنائه.

لقد اضطلعت كولومبيا بدور نشط في عملية السلم في أمريكا الوسطى، بدءا بمجموعة كونتادورا ثم في مجموعة ريو. وكان للعمل الذي قامت به مجموعة ريو الفضل في التوصل الى اتفاقي اسكيبولاس الأول والثاني، اللذين وفرا المقومات السياسية للسلم في المنطقة، ونجحا في إنهاء المجابهة المسلحة.

وقد آن الاوان للقيام بعمليات التعمير لصالح السلم. وفي إطار هذه العملية الجديدة، قدمت حكومة كولومبيا الى حكومة نيكاراغوا شروطا ميسرة لسداد ما عليها

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ثانيا، هل لي أن اعتبر أنه ليس هناك اعتراض على المقترح الخاص بالاستماع الى مراقب سويسرا في سياق المناقشة الخاصة بالبندين ٣٧ و ٩٢ من دول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقديم مساعدة دولية لانعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية

(أ) تقرير الأمين العام (A/49/487)

(ب) مشروع قرار (A/49/L.25/Rev.1)

السيد ماروياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يقدر وفد بلادي الجهود التي تبذلها حكومة نيكاراغوا، بقيادة الرئيسة تشامورو، لإرساء أساس دائم للديمقراطية، وإصلاح اقتصادي موجه صوب السوق، وإنعاش الاقتصاد، وذلك منذ الانتقال السلمي للسلطة في نيسان/أبريل ١٩٩٠ وتسريح المعارضة المسلحة.

لقد أسعدتنا التطورات التي حدثت في المجال السياسي، خاصة تلك التي عززت الديمقراطية، وسيادة القانون، وحماية حقوق الانسان، والأمن. كما أن الإصلاح الاقتصادي يحرز تقدما بالمثل، وفي هذا السياق، ترحب حكومة بلادي بما أعلنته حكومة نيكاراغوا من أنها تعتزم الاستمرار في تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي الذي اضطلعت به بناء على توصية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ومن أجل دعم حكومة نيكاراغوا وهي تعمل على تعزيز الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي، يتعين على البلدان المانحة والمجتمع الدولي أن يستمروا في توفير الموارد المالية والمساعدة التي يحتاجها ذلك البلد بل ويستحقها.

واليابان، بدورها، أعطت أولوية قصوى لدعم الجهود في هذين المجالين في برنامج تعاونها في أمريكا اللاتينية، وبصفة خاصة، في أمريكا الوسطى. وهي لذلك تؤيد جهود حكومة نيكاراغوا في المجالين السياسي

ما هي العناصر الأساسية في هذا الصدد؟ أولاً، تضم هذه الحالة مسألتين تستحقان الاهتمام على أساس الأولوية من النظام الدولي من حيث إعادة البناء وتعلقان بمرحلة ما بعد الصراع وبالكوارث الطبيعية.

ثانياً، تتم عملية الانعاش وإعادة البناء في إطار ديمقراطي وبمشاركة كل قطاعات السكان. وينبغي أن تتخذ مساهمة الأمم المتحدة شكل أنشطة للتعاون التقني والاقتصادي والمالي الذي يستهدف التوطيد الاقتصادي للنظام الديمقراطي الذي سيكمل الجهود التي تبذلها حكومة نيكاراغوا.

ثالثاً، من وجهة نظر الاستراتيجية التنفيذية لأنشطة منظومة الأمم المتحدة، تتسق المهام ذات الأولوية مع المبادئ التوجيهية للعمل المضمنة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

أخيراً، تجري عملية إعادة البناء الوطنية كجزء من عملية تحقيق السلم في منطقة بأسرها أبتليت لأسباب شتى بكوارث طبيعية ومن صنع الانسان. وبالتالي، فإن أي تحسين للحالة في نيكاراغوا ستكون له آثار ايجابية على أمريكا الوسطى بأسرها، وهي منطقة تحظى باهتمام ذي أولوية من المجتمع الدولي منذ عقد الثمانينات.

وتقودنا كل هذه العناصر مجتمعة الى استخلاص النتيجة الأولية التالية: تمثل الحالة الراهنة في نيكاراغوا نموذجاً ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن توليه اهتماماً خاصاً بسبب ما تنطوي عليه عملية تقديم المساعدة في حالات كهذه من مزايا نسبية.

تؤيد الأرجنتين ما توليه الأمم المتحدة من اهتمام خاص من الناحية السياسية بخصخصة استخدام الموارد فيما يتعلق بالحالات المماثلة لحالة نيكاراغوا. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف والثنائي، سيساعد هذا الاتجاه في توليد تدفق يعول عليه ويمكن التنبؤ به للمساعدة التقنية والاقتصادية والمالية، التي من شأنها أن تمكن خطة حكومة نيكاراغوا في الأجل المتوسط من إعادة بناء اقتصادها الوطني، وبالتالي توطيد ديمقراطيتها.

وهذا يأتي بنا الى أول مشكلة محددة: وهي مشكلة ديون نيكاراغوا الخارجية. إن أي تحليل لهذه الديون

من ديون لها، كما شجعت المنظمات الاقليمية على أن تقدم لها الدعم بأقصى قدر ممكن من المرونة.

وقامت حكومة نيكاراغوا، في إطار دستورها وقوانينها الداخلية وبقدر ما يتوفر لها من إمكانيات، بعرض حل تدريجي لمشكلة الملكية التي تتسم بخطورة كبيرة ولتعزيز السلطة القضائية وغير ذلك من الأهداف الرامية الى إقامة سيادة حقيقية للقانون وتوفير الأمن وكفالة الضمانات القانونية لمواطنيها. وتتفق هذه الاجراءات مع محتوى مشروع القرار المعروض علينا، لا سيما الفقرة التي تطلب الى الأمين العام:

"أن يقوم، بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق مع سلطات نيكاراغوا، بمواصلة تقديم كل المساعدات اللازمة لأنشطة الانعاش وإعادة البناء وتحقيق الاستقرار والتنمية في ذلك البلد، وأن يواصل كفالة وضع البرامج في منظومة الأمم المتحدة لصالح نيكاراغوا وتنسيقها على نحو مؤات زمنياً وشاملاً ومرن وفعال، نظراً لأهمية تلك الأنشطة في توطيد السلم". (A/49/L.25/Rev.1، الفقرة ٥)

وتهدي كولومبيا في تعاونها مع نيكاراغوا بوشائج المودة التي تربطنا بهذا البلد الشقيق وباحترامنا لميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية. وينص دستورنا لعام ١٩٩١ في ديباجته على أن شعب كولومبيا ملتزم بتعزيز التكامل لمجتمع أمريكا اللاتينية. وتقول المادة ٩ من الدستور:

"إن سياسة كولومبيا الخارجية تستهدف تحقيق التكامل لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي".

الآن، وفي أعقاب الصراع الدموي الذي استمر سنوات طويلة، تأتي نيكاراغوا لتقف أمام المجتمع الدولي والقارة الأمريكية والعالم بتصميم على أن تحقق هدف الديمقراطية الحقيقية القائمة على المشاركة العامة مع الاحترام الكامل لمبادئ ومعايير القانون الدولي.

السيد سيرسالي دي سيريسانو (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ترى الأرجنتين أن المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة لانعاش نيكاراغوا وإعادة بنائها مسألة تحتاج الى إمعان النظر فيها، وقضية يمكن أن نتعلم الكثير منها فيما يتعلق بمجمل النظام الدولي للتعاون من أجل التنمية.

وبتعلق الموضوع الأخير بنوع التقرير المعني بهذه المسألة الذي نود رؤيته في المستقبل. إننا نقدر المعلومات الواردة في الوثيقة A/49/487 لأنها تعطينا فكرة عما قامت به المنظومة وتشكل تحليلاً للحالة. مع ذلك، كنا نود أن نجد بعض التوصيات المتعلقة بالسياسة لتعزيز درجة التزام منظومة الأمم المتحدة ازاء عملية انعاش نيكاراغوا بوجه خاص وإقامة سلم حقيقي وقوي ودائم في أمريكا الوسطى بأسرها.

السيد يانيز بارنويغو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يجب أن نضع في الاعتبار عندما نناقش البند المعنون "تقديم مساعدة دولية لانعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية" إن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يتابع بعناية الحالات التي يكون من الضروري فيها القيام بعملية بناء السلم، إثر حدوث صراعات مفاجئة. لذلك من المهم أن يساعد المجتمع الدولي، من خلال دعم جهود الانعاش والتعمير في نيكاراغوا، في وضع حد نهائي للصراعات المسلحة وتعزيز استقرار البلد وتميمته.

على مدار الاعوام القليلة الماضية واجهت نيكاراغوا بعض التحديات الصعبة في مجال عملية الانتقال الثلاثية التي مرت بها منذ بدء الصراع. وهذه عملية معقدة، ويجب، بعد التوصل الى السلم، إحراز التقدم في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الجهود السياسية والتعميرية المؤسسية الجديدة في البلد.

وقد تأثرت هذه العملية أحيانا بأحداث لم تعد قائمة لحسن الحظ. ولكن هذا مؤشر على هشاشة العملية. وقد ذكر الأمين العام في تقريره المقدم الى الجمعية العامة أنه:

"بالرغم من الانجازات التي تحققت في نيكاراغوا في فترة الانتقال، لم يتمكن البلد من التقدم في جميع المجالات وما زال الميدان الاجتماعي الاقتصادي يجر الخطى وراء المجالين السياسي والاقتصادي الكلي" (A/49/487، الفقرة ١٣)

إن حالة انعدام التيقن بشأن المستقبل تفرض علينا ضرورة أن نواصل دعم هذه العملية بغرض مساعدة

بالمقارنة بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى يؤدي بنا الى استنتاج ثان وهو، أن هذه الديون تشكل عبئا كبيرا يجعل من المستحيل على نيكاراغوا أن تضع إطارا مناسباً للاستثمار الانتاجي. ومن المعروف تماماً أن نيكاراغوا لديها أعلى مستوى لمتوسط نصيب الفرد من الديون في العالم، وإن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي فيها يضعها ضمن أقل البلدان نمواً. وتبين أحدث الحسابات أن هذا الرقم يبلغ ٤٠٠ دولار سنوياً تقريباً.

وطوال السنوات الأربع الأخيرة، انخفض الناتج القومي الاجمالي بنسبة ١٠ في المائة تقريباً. وما لم نتخذ تدابير تماثل التدابير الموصى بها لأفريقيا، كالاغفاء من الديون الوطنية، فلن يكون هناك أي حل لمشكلة نيكاراغوا. ولقد تفهمت الأرجنتين هذه الحقيقة فأعفت نيكاراغوا من إجمالي ديونها لها والبالغة ٧٦ مليون دولار. ولهذا الاعفاء من الدين قمته ليس فقط من حيث مستواه العالي بل أيضاً من حيث مديونية البلدان الأخرى للأرجنتين. ونأمل في أن تحذو البلدان الدائنة الأخرى نفس الحذو، وأن يكون بوسع الجمعية العامة أن تقدم توصيات للسياسة العامة على هذا الغرار.

وهناك استنتاج ثالث نابع من تحليل المؤشرات الأساسية الأخرى ومفاده وجوب التركيز على قطاعات الرعاية الصحية؛ والتعليم؛ وإزالة العقبات من طريق تملك الممتلكات الخاصة، لا سيما الأراضي؛ والاصلاح الحكومي؛ وبسط سيادة القانون؛ وجميع الأنشطة التي يمكن أن تسهم في إعادة تنشيط نيكاراغوا الطويل الأجل والثابت والمستدام.

ويجب تعبئة منظومة الأمم المتحدة برمتها على المستوى المشترك بين القطاعات لانعاش نيكاراغوا ومساعدتها في التنمية. وقد بذلت جهود كثيرة بالفعل، خاصة من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ولكنها غير كافية. وسيكون لتركيز الجهود على نيكاراغوا أثر ايجابي مزدوج: إذ سيصبح من الممكن، من ناحية، القيام بأنشطة تنفيذية داخل إطار استراتيجيات التنمية البشرية المستدامة التي تشمل جميع المجالات التي يتوفر للأمم المتحدة فيها ميزة مقارنة؛ ومن جهة أخرى سوف يتوفر التعاون الاقتصادي الدولي لتعزيز عملية التدعيم الديمقراطي التي سيكون لها أثر ايجابي على منطقة أمريكا الوسطى بأكملها.

ما برحت اسبانيا، كدولة وعضو في الاتحاد الأوروبي، تعطي أولوية عليا وتقدم كل أشكال المساعدة الممكنة لنيكاراغوا في هذه المرحلة الحاسمة من جهود البلد لتوطيد السلم والديمقراطية وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وفي إطار المشاريع الثنائية تقوم اسبانيا بتنفيذ عدد كبير من البرامج المتفق عليها مع سلطات نيكاراغوا، في مجالات مثل التعليم وتدريب الموارد البشرية والتحسين المؤسسي والرعاية الصحية والتنمية الحضرية والريفية وصون التراث الثقافي. وتقدم اسبانيا أيضا معونة غذائية على أساس منتظم فضلا عن المساعدة المقدمة للبرامج الاقليمية في أمريكا الوسطى التي تشارك فيها نيكاراغوا.

ولهذه الأسباب جميعا تحت اسبانيا الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها على دعم ومساعدة نيكاراغوا في جهودها الرامية الى بناء السلم والتعمير الديمقراطي. لذلك انضم وفدي الى مقدمي مشروع القرار A/49/L.25/Rev.1، الذي نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد رونغ (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتكلم بإيجاز عند هذه النقطة نيابة عن الاتحاد الأوروبي، نظرا لأن البند ٢٣ من جدول الأعمال "تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها"، هو أول بند يطرح للنقاش في الجمعية العامة بشأن مسائل تقديم مساعدة اقتصادية وانسانية خاصة.

ونظرا للعدد المتزايد دوما من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة في جميع أرجاء العالم، يؤيد الاتحاد الأوروبي تام التأييد النهج المتكامل الذي انتهجته منظومة الأمم المتحدة والرامي الى اتخاذ تدابير فورية للإغاثة ومجموعة كاملة من الأنشطة بدءا بالمعونة الانسانية وحتى التأهيل والتنمية الطويلة الأجل. لذا، نلاحظ مع القلق أن عدد القرارات التي تتضمن، بشكل أو بآخر، نداءات فردية للمساعدة الاقتصادية والانسانية يتزايد أيضا.

يسلم الاتحاد الأوروبي بالضرورات الكامنة وراء كل من هذه النداءات دون استثناء. غير أننا نشعر بالقلق

نيكاراغوا وهي تمضي في طريقها نحو التنمية المستدامة.

إن تحقيق هذا الهدف لا غنى عنه لا للتوصل الى السلم والرخاء في نيكاراغوا فحسب، وإنما أيضا لأنه يؤثر على منطقة أمريكا الوسطى بأكملها. وأوضح القرار ١٦١/٤٨ الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي، إن توطيد السلم في نيكاراغوا عامل رئيسي في عملية السلم في أمريكا الوسطى. وفي ذلك القرار، رحبت الجمعية العامة مع الاهتمام بمبادرة حكومة نيكاراغوا لتكوين مجموعة نشطة من البلدان الصديقة لتؤدي دورا ذا أهمية كبيرة في دعم تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد مما ييسر تعزيز هياكله المؤسسية والديمقراطية.

وبمساعدة من الأمين العام، الذي قدم منذ البداية مساندته التامة لهذه المبادرة، انشأت مجموعة من البلدان، من بينها اسبانيا، مجموعة داعمة لنيكاراغوا في أيار/مايو ١٩٩٤.

ونبعت مجموعة الدعم المكونة من اسبانيا والسويد وكندا والمكسيك وهولندا من ادراك المجتمع الدولي لضرورة رصد ديناميات عملية التحول في البلد. وتحاول المجموعة، عن طريق تقييم التقدم المحرز وكذلك المشاكل، دعم الجهود المشتركة لتعزيز تعمير البلد وتنميته وأيضا لإعطاء المحافل الدولية فكرة شاملة عن العملية المتطورة في نيكاراغوا.

وتعمل مجموعة الدعم على نحو وثيق مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في نيكاراغوا وهي تحاول مساعدة الجهود السياسية والاجتماعية في نيكاراغوا حتى يمكن لهم، مجتمعين، تقرير أولويات التنمية والمصالحة الوطنية.

وفي القرار ٨/٤٨، المعتمد بتوافق الآراء في الدورة السابقة، طلبت الجمعية العامة من جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الاقليمية والاقليمية الداخلية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل بشكل مرن تقديم الدعم الى نيكاراغوا بالمستويات المطلوبة، مع ايلاء اهتمام خاص لظروف نيكاراغوا الاستثنائية، سواء كان ذلك للتغلب على آثار الحرب والكوارث الطبيعية أو لتنشيط عملية التعمير والاستثمار الاجتماعي وتحقيق الاستقرار والتنمية.

جهود نيكاراغوا لتوطيد السلم والتنمية المستدامة جديدة بالمؤازرة.

إن حكومة نيكاراغوا بقيادة الرئيسة شامورو، تحرز تقدماً في جهودها الرامية إلى تخطي حقبة معقدة ومؤلمة من تاريخها الحديث اتسمت بالمجابهة والتدمير والأزمات، تلك الحقبة التي أثرت، في العقد الماضي، بشكل أو بآخر، على أرواح وقلوب جميع سكان أمريكا الوسطى.

وفي هذا العقد الجديد، تجاوزت عملية إقرار السلم في المنطقة مجرد وقف إطلاق النار وتسريح القوات، وانتقلت إلى التعاون والتكامل. ولقد استكملت خطتنا للسلم في أمريكا الوسطى، التي عكفنا على إعدادها منذ اتفاقات اسكيبولاس، باتفاقات لاحقة اعتمدها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في مؤتمرات قمة إقليمية. وتلك الاتفاقات غنية في محتواها إذ تتناول المجتمع، والاقتصاد، والتعليم، والثقافة، والبيئة، والأمن، والتجارة، وتطوير مجتمعاتنا وتحديثها.

هذه الخطة الاندماجية تبين ببساطة وجلاء إرادة شعوبنا، كما أنها نتيجة للجهود التي تبذلها يومياً حكوماتنا في أمريكا الوسطى للتوصل إلى حلول دائمة وذلك بالتصدي مباشرة للأسباب الجذرية للمشاكل التي أدت إلى المجابهة التي ألحقت بنا الضرر في الماضي. وفي السعي إلى تلك الحلول قررنا نحن أبناء أمريكا الوسطى أن نلزم أنفسنا بجهد اندماجي واسع النطاق مع التركيز على دعم المهام التي تضطلع بها كل حكومة على الصعيدين الوطني والمحلي. وجهود نيكاراغوا في هذا السياق جديدة بالتقدير ويجب أن تحظى بالدعم اللازم من قبل المجتمع الدولي. وعلينا أن نأخذ في الحسبان أن مهمة التعمير والانعاش السياسي والاقتصادي والاجتماعي مهمة بالغة الصعوبة بالنسبة لذلك البلد بسبب العبء الذي تحمله شعبه بسبب الحرب بين الأشقاء فيما مضى، وتمزق الاقتصاد، وأعباء دين خارجي باهظة لا تترك له فسخة للاستثمار الاجتماعي، وأعلى مديونية في العالم بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل، بالإضافة إلى المشاكل الهيكلية الأخرى التي أشار إليها الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/49/487.

لأن العدد الكبير من القرارات المقدمة على نحو انفرادي لن تمكن من زيادة مستوى الدعم. لذا، نحث الدول الأعضاء على أن تدعم وتلتزم بصورة كاملة بالجهود التي تبذل لتبسيط وتنظيم عمليات صنع القرار ذات الصلة في الجمعية عن طريق جملة أمور منها تجميع البنود تحت عنوان واحد والنظر فيها كل عامين.

السيد كوهين (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أسعد إسرائيل أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار A/49/L.25/Rev.1. ونحن على ثقة بأن الجمعية العامة ستعتمده بتوافق الآراء.

لقد دأبنا دوماً على الإعراب عن استعدادنا للتعاون مع نيكاراغوا في المجالات العديدة المتصلة بإنعاشها وتعميرها. ويسعدنا أن نلاحظ أننا تمكنا بعد قيام الحكومة المنتخبة ديمقراطياً هناك من الاضطلاع بهذا التعاون. ولهذا السبب، رحبنا بدعوة نيكاراغوا لنا للمشاركة كمراقب في المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي عقد في ماناغوا في تموز/يوليه الماضي.

إن التعاون التقني الإسرائيلي مع نيكاراغوا وصل الآن ذروة تاريخية. ويحدونا الأمل في زيادة تعزيزه عن طريق برامج إضافية يقوم بها مركز التعاون الدولي التابع لوزارة خارجيتنا. وترمي هذه البرامج، عن طريق الدورات التدريبية في إسرائيل وفي الموقع في نيكاراغوا، إلى تشاطر الخبرة والمعرفة الإسرائيليتين في جميع المجالات: الزراعة، وتنمية المجتمعات المحلية، والصحة، والتعليم، وتطوير المؤسسات الديمقراطية.

ونتطلع إلى مزيد من التعاون، ونعرب عن أملنا في أن تشارك بلدان أخرى في هذه المهمة الهامة للنهوض بالتنمية هناك. ويحدونا الأمل في أن تساعد هذه الأنشطة على تعزيز الاستقرار والديمقراطية في نيكاراغوا وفي سائر أرجاء المنطقة.

السيد كاستاندا كورنيخو (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بصفتي رئيساً لمجموعة أمريكا الوسطى، يشرفني أن أتكلم نيابة عن بنما وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس وبلادي السلفادور، لأعلن مرة أخرى أن سكان أمريكا الوسطى يؤمنون بأن

ورغبة في تعزيز هذه المنجزات، تؤيد بلدان أمريكا الوسطى نيكاراغوا حكومة وشعباً تأييداً ثابتاً إدراكاً منا لكون جهود منطقة أمريكا الوسطى لحل المشاكل الخاصة بها أسفرت عن نتائج إيجابية للغاية خلال العقد الحالي، وأن الخبرة المحصلة في تحولنا نحو السلم والتنمية المستدامة يمكن أن تسهم في إقامة مستقبل أكثر استقراراً وعدلاً على القارة، وبالتالي في العالم في هذا العصر الجديد من التعاون.

وبالتالي، فإننا نؤيد دون تحفظ مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.25/Rev.1 ونأمل أن يعتمد بالاجماع.

السيد فيرارين (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن إيطاليا تؤيد تماماً البيان الذي أدلت به ألمانيا بصفتها رئيساً للاتحاد الأوروبي وتود أن تعرب عن تقديرها لتقرير الأمين العام (A/49/487) عن تقديم المساعدة الدولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها.

لقد خطا شعب نيكاراغوا في السنوات الأخيرة خطوات سريعة إلى الأمام في تعمير بلده بعد الحرب الأهلية التي أعاقت لسنوات عديدة تنمية الطبيعة وأضررت بنسيج مجتمعه واقتصاده. إلا أن تلك الجهود - وهذا لا يختلف عن اسطورة سيسيفوس المحكوم عليه بالعذاب الأبدي - تعرضت عند أول علامات الانتعاش الاقتصادي وانبعث التعاش المدني، لخطر القضاء عليها نتيجة الكوارث الطبيعية والجفاف الممتد.

إن إيطاليا، في دعمها للتنمية، أظهرت دائماً حساسية خاصة للاشتراك في الأعمال التي تقوم بها المنظمات الدولية التي تتبنى مشاركة السكان المحليين. وهذا هو الاتجاه الذي تتحرك فيه حكومة ماناغوا.

من المعروف تماماً أن إيطاليا أسهمت خلال السنوات القليلة الماضية في دعم عملية السلام في أمريكا الوسطى عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم منحة قدرها ١١٥ مليون دولار لإنشاء البرنامج الإنمائي للنازحين واللاجئين والعائدين. ولقد أيدت حكومة ماناغوا بحماس الفلسفة الإنمائية لذلك البرنامج بتنفيذ سياسة إنمائية لا مركزية. وهنا، يسرني أن أستشهد بكلمات لوزير الدولة لشؤون الرئاسة النيكاراغوي، السيد أنطونيو لاكايو:

منذ عام ١٩٩٠، ونيكاراغوا تواجه تحديات مرحلة الانتقال المعقدة وتظهر التزاماً راسخاً بالسير على درب تحقيق السلم والديمقراطية، والحرية، والعدالة، والتقدم الشامل لشعبها. ومن الواضح، أنه تسنى في كل من مجالات العمل هذه تحقيق انجازات بارزة. كما اتضح بجلاء في تقرير الأمين العام - مثل نزع سلاح المدنيين، وتخفيض حجم الجيش، وإعادة هيكلة القطاع العام وتخفيضه، وإعطاء أولوية كبرى للنفقات الاجتماعية والاستثمار الاقتصادي في الميزانية الوطنية، وتوزيع سلطات الدولة على نحو فعال ومتوازن.

باختصار، إن إدارة حكومة نيكاراغوا لعملية الانتقال هذه جديرة بأقصى قدر من اهتمامنا الخاص. فلقد قدم شعب نيكاراغوا توضيحاته في شكل التكيف المطلوب، وعلق كل آماله على الديمقراطية والسلم. وفي هذا السياق، لم يحن الوقت بعد لنعتبر أن عملنا قد اكتمل. إن آثار ما بعد الحرب كانت شديدة الوطأة، بصفة خاصة في ذلك البلد، وهي تتطلب الدعم المستمر المتوقع المتوازن من جانب المجتمع الدولي لمعالجة المجالات التي أهملت في الوقت الذي تمت فيه مواجهة غيرها من التحديات العابرة.

إن التحدي معقد بالنسبة لنيكاراغوا، وبالتالي لأمريكا الوسطى. وقد ذكر الأمين العام، في تقريره،

"إن التأخير في المجالات الأخرى يمكن أن يعرقل عملية الانتقال الشاملة". (A/49/487، الفقرة ٥)

وفي هذا السياق، يجب أن نقرر ما هي مستويات الدعم الملائمة، واضعين في الاعتبار أنواع التدابير التي تتخذها نيكاراغوا لتعزيز انجازاتها، مع مراعاة أولوياتها والعوامل الأساسية لتنميتها. فإذا تمكنت من تحقيق درجة أعلى من الاستقرار السياسي، فإنها ستكون قادرة على التعامل مع المشاكل البالغة التعقيد التي تشكل أخطر العقبات على طريق الانتعاش الدائم. إن الحالة السائدة الآن في نيكاراغوا أكثر استقراراً، وهذا يبرر الاستثمار في الجهود الرامية إلى بعث الحيوية في الاقتصاد، علاوة على المساعدة الضرورية للتغلب على الأزمة.

ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يزيد جهوده لتعزيز التقدم الثابت وضمان استمراره.

تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية: تقرير المؤتمر (A/CONF.171/13 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية قررت في جلستها العامة الثالثة التي عقدت يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إجراء مناقشة بشأن البند ١٥٨ مباشرة في جلسة عامة، بناء على فهم بأن الإجراء بشأن البند سيتخذ في اللجنة الثانية.

أود أن أقترح إقبال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند ظهر اليوم. تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وبالتالي، أطلب من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة إدراج أسمائهم في قائمة المتكلمين بأقرب وقت ممكن.

السيد العمارة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كان لي شرف الكلام نيابة عن وفود البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي تشرف وتكرم البلد الشقيق، مصر، باستضافته في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والذي سيظل دون شك أحد الأنشطة البارزة التي قامت بها الأمم المتحدة في الميدان الحيوي الخاص بالتوفيق بين سياسات الدول الأعضاء وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية.

والواقع أن المجتمع الدولي بصفة عامة والحكومات وغيرها من المعنيين على الصعيد الوطني قد أصبحت تدرك إدراكا تاما أهمية قضايا السكان وعلاقتها الدينامية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في جميع المجتمعات. وإن الرقم القياسي للمشاركة والنوعية العالية للعمل المنجز في مؤتمر القاهرة يشهدان على الوعي العالمي بالدور الأساسي للسكان من حيث صلته بمجمل مشاكل التنمية.

إن مؤتمر القاهرة جاء في أعقاب مؤتمرات سابقين بشأن السكان، أولهما عقد في بوخارست في عام ١٩٧٤ والثاني في المكسيك العاصمة في عام ١٩٨٤ واستند إلى الخبرة والإدراك المكتسبين هناك في تناول القضايا المترابطة الثلاثة وهي السكان والتنمية والبيئة، وتوصل إلى نتائج يمكننا أن نقدر مداها الآن.

"إن العمل المتضافر والحوار الاجتماعي على المستوى المحلي يمكنان من تعريف المشاكل الرئيسية وإيجاد الحلول التي يجب تضمينها في التخطيط الإنمائي الوطني".

وبهذا المعنى، وفي إطار البرنامج السابق الذكر، تنفذ حكومة نيكاراغوا برنامجا رائدا هاما في نويفا سيفوفيا وفي خينوتيفا بمساعدة فنية من البرنامج.

إن أحد الاسهامات التي قدمها البرنامج يكتسي أهمية رمزية خاصة. وأشار إلى تحويل حصن استانسيا كورا العسكري في شمال نيكاراغوا إلى مركز للتدريب المهني يعمل اليوم على أساس الاعتماد الذاتي.

في الختام، تود إيطاليا أن تعرب عن تضامنها مع شعب نيكاراغوا في سعيه الحثيث نحو المصالحة السياسية والتعمير الاقتصادي. وهذه الأهداف لا تتطلب جهودا وطنية فحسب وإنما دعم المجتمع الدولي أيضا. إن إيطاليا تواصل تقديم دعمها السياسي الثابت لنيكاراغوا عن طريق قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، ويشرفني أن أبلغ الجمعية بأننا يسرنا أن نكون من بين متبني مشروع القرار A/49/L.25/Rev.1.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/49/L.25/Rev.1.

أصبحت البلدان التالية متبينة لمشروع القرار: أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، وهولندا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.25/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.25/Rev.1 (القرار ١٦/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال

ويجدر التشديد على أن المناقشات التي ستجرى في العمليات التحضيرية للمؤتمرات الدولية المقبلة، وخاصة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ستوفر علينا بعض الجهود والطاقة لتوضيح هذه المبادئ التوجيهية وأخذها في الحسبان باعتبارها أمرا مسلما به وليس من الحكمة مناقشته. والواقع أن التاريخ البشري يبين لنا أن تنوع الحقائق الاجتماعية والثقافية والحضارية دخر كبير للمجتمع الدولي، ولا يصح، ولا ينبغي، تحويله الى تماثل ينطوي على تبسيط مفسد لن يجدي مطلقا.

إن الأهداف الكمية لبرنامج العمل تتطلب اهتماما وتعبئة دائمة من جانب المجتمع الدولي. وأقصد بوجه خاص خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، التي على الرغم من التقدم المحرز على الصعيد العالمي، لا تزال عالية في المتوسط في عدد من البلدان والمناطق النامية بالمقارنة بالمعايير المعترف بها عالميا. إن الهدف الذي ندعو اليه هنا هو تقليل الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وذلك عن طريق تحسين الرعاية الصحية والتغذية للأمهات والأطفال. ومن المعترف به أن هذا الهدف يمكن تحقيقه بقيام المجتمع الدولي بدعم الجهود الوطنية. وإن توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال والإجراء المعزز الذي ينبغي أن تقوم به البلدان النامية لتقليل الأمية يشكلان جزءا من هذا النهج، ومن المناسب أن أعبر عن الأسف أنه على الرغم من الأهمية الحاسمة لهذه المسألة بالنسبة لأي سياسة سكانية متكاملة، فإن التعليم لا يلقى الاهتمام الذي يستحقه بين العناصر الأساسية الأربعة الواردة في الفصل الثالث عشر الذي يتضمن تقديرات لمستويات التمويل لتلبية احتياجات البلدان النامية عن الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠١٥.

لقد حدد مؤتمر القاهرة من وجهة نظر مفاهيمية، يرجى أن تؤدي الى إجراءات عملية تنفيذية، المسؤولين عن تفاقم الفقر وتبعاته على البيئة. وذهب الى ما يتجاوز السياق الضيق للمشاكل السكانية، التي كثيرا ما يعبر عنها بشكل خاطئ بالعبارة المبتذلة "الانفجار السكاني". وقد سلم بوضوح بأن أنماط الانتاج والاستهلاك في البلدان الغنية لا تتسق في جميع النواحي مع احتياجات التنمية المستدامة.

ونظرا للطبيعة المتنوعة والمشاركة بين القطاعات والمتعددة التخصصات والتوصيات والأهداف التي

والواقع أن برنامج العمل الناشئ عن عمل مؤتمر القاهرة كان إبداعيا من حيث أنه شكل تحولا عن النهج التقليدية التي اقتصر على تقديم احصاءات عن الاتجاهات الديموغرافية بشكل منعزل. ومن هنا فإن برنامج العمل يعطي اهتماما خاصا لطائفة واسعة من العناصر التي تقوم مجتمعة وفي وقت واحد بالتأثير تأثيرا محددا على الدينامية التي تربط السكان بالنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. ولهذا جرى التركيز على الأسرة، والمرأة، والوصول الى التعليم وحماية الأم والطفل، ومكافحة الفقر، واحترام كرامة الإنسان بكل ضرورتها المتنوعة.

وباختصار، إن برنامج العمل وضع الإنسان في صميم اهتمامه وتقديراته، حيث أن الإنسان هو صانع التنمية والمستفيد منها بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في القاهرة يسر نجاح المؤتمر رغم التشاؤم المزعج للبعض، وقد أعطانا سببا للتفاؤل والأمل.

إن القضايا ذات الطبيعة الأخلاقية العميقة، على الرغم من جوانبها المعقدة والمثيرة للجدل وعلى الرغم من الاهتمام المبالغ فيه والمصطنع أحيانا الموجه لهذه القضايا، لم تحول الأنظار، لحسن الحظ، عن الموضوع الرئيسي للمؤتمر وأولئك المهتمون اهتماما مباشرا بنتيجة المفاوضات نجحوا في مواجهة التحدي الذي تفرضه جوانب معينة في الوثيقة، وهي جوانب حساسة بحكم صلتها بثقافات متنوعة وأديان متنوعة وتقاليد متنوعة وقيم أخلاقية أخرى متنوعة. وفي هذا السياق، تحلت وفود البلدان النامية، كالعهد بها دائما، بشعور كبير بالمسؤولية بإسهامها البناء في المناقشة.

وبهذه الروح، تشرفت مجموعة ال ٧٧ بالتوقيع بالأحرف الأولى على افتتاحية المبادئ الخمسة عشر الواردة في وثيقة القاهرة، التي ستهدي بها جهود المجتمع الدولي في تنفيذ توصيات المؤتمر على مدى العقدين القادمين. إن هذه الافتتاحية تنص بوضوح كامل على الحق السيادي للدول في صياغة سياساتها السكانية بما يتفق وأولويات تنميتها واحترام كامل للقيم الأخلاقية والدينية والثقافية لشعوبها. ولا شك أن التعاون المتعدد الأطراف في هذا الشأن ينبغي أن يستند الى الحرص على احترام هذه المعايير الأساسية.

السياسي والمعنوي الذي أبرم في القاهرة الى تنفيذ جميع أحكامه بحسن نية وحماس بما يتناسب مع ما يتعرض للخطر بالنسبة للبشرية.

ان أهمية متابعة وتقييم تنفيذ برنامج العمل واضحة وليست بحاجة الى ما يدل عليها. وبهذه الروح يؤكد الفصل السادس عشر من برنامج العمل على الدور المركزي الذي يتعين أن تضطلع به الجمعية العامة، بوصفها الجهاز السياسي والحكومي الدولي الأكثر تمثيلاً، في وضع السياسات المتعلقة بمسائل متابعة المؤتمر والنظر فيها. وفي هذا السياق، تؤكد الفقرة ١٦-٢٥ بخاصة على الحاجة الى إجراء تحليل معمق لقدرات الآليات الحالية، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولجنة السكان، وشعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. وفيما يتصل بذلك، تقوم حالياً وفود البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين بالنظر في مشروع قرار عن هذا الموضوع، يقدم الى اللجنة الثانية يبرز تماماً الأحكام ذات الصلة من الفصل السادس عشر. ودون المساس بما تسفر عنه هذه التجربة من نتيجة نهائية، نؤمن بأنه يجب بذل جهد إضافي على صعيد المنظومة من أجل تحقيق تنسيق أفضل بين الوكالات المعنية بعمل المتابعة كي يتم التوصل الى نهج متكامل لتوزيع المهام والأدوار على نحو أفضل، بغية التوفيق بين الإجراءات لدى تقديم التقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبغية توضيح الأمور على نحو أفضل في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سينظر في الأدوار والمسؤوليات والولايات والميزات المقارنة للأجهزة والوكالات الحكومية الدولية المعنية بمسائل السكان، وفي المناقشات التي ستجرى بموجب آلية الاستعراض المنشأة عملاً بالقرار ١٦٢/٤٨ بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ينبغي للأمانة أن تعد دراسة عن الترتيبات المؤسسية في المستقبل.

قبل أن اختتم كلامي، أود أن أؤكد مجدداً على تقدير وشكر وفود البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين للسيدة نفيس صادق على الجهود التي بذلتها من أجل كفاءة النجاح لمؤتمر القاهرة. ونتوجه بالشكر أيضاً الى مصر على حسن ضيافتها، وترحيبها السخي،

اعتمدها مؤتمر القاهرة فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب مشاركة وطنية واسعة في جهد مستمر يشمل جميع جوانب مشكلتي السكان والتنمية، مع المساعدة النشطة والعازمة من جميع المعنيين.

إن الجهود الوطنية ينبغي بطبيعة الحال أن يكملها العمل المشترك على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي لكفالة التفاعل النافع والفعال. وفي هذا السياق، من المهم تعزيز قدرات الوكالات دون الاقليمية والاقليمية، ومنها اللجان الاقتصادية الاقليمية، لتمكينها من الاضطلاع بدورها الكامل، خاصة في مجال تبادل الخبرات وجمع البيانات وتحليلها ونشرها والقيام بالدراسات الضرورية لتحقيق أهداف مؤتمر القاهرة. لذلك فإن مؤسسات الأمم المتحدة مدعوة أكثر من أي وقت مضى لتقديم الإسهام النوعي والكمي المطلوب منها، خاصة من حيث تقديم الخبرة الفنية ونقل العلم والتكنولوجيا لتعزيز برامج الأبحاث والمساعدة في تنمية القدرات الوطنية للبلدان النامية في تلك المناطق. إن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل القاهرة، نظراً لأهميته بل إلحاحه، يتطلب التعبئة السريعة للموارد البشرية والمالية التي لا غنى عنها لتنفيذ العمل المتعدد الجوانب والأشكال الذي وافق عليه المجتمع الدولي بما يرضي الجميع.

بهذه الروح، أظهرت البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي أتشرف بالتكلم نيابة عنها، التزامها المطلق بهذا الهدف عن طريق الموافقة على تقديرات الأمانة بشأن مستويات التمويل المطلوبة للأعوام ٢٠٠٠ الى ٢٠١٥ - وهي مستويات تساوي إسهاماتها الذاتية فيها ثلثي المجموع برمته. وهذا يدل بوضوح على تصميم البلدان النامية على تحمل مسؤولياتها كاملة في هذا الصدد. ونظراً للحاجة الملحة الى كفالة ألا يبقى برنامج عمل القاهرة مجرد تمنيات، ونظراً أيضاً لجسامة المهمة في هذا الإطار، فإن شركاءنا، البلدان المتقدمة النمو، مطالبون بالتعويض عن الموارد الإضافية وفقاً للالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من برنامج العمل. علاوة على ذلك، تم الاعتراف بالاجماع بأن تنفيذ مختلف عناصر برنامج العمل سيتطلب موارد جديدة وإضافية لدعم الجهود التي يتعين أن تبذلها البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً بينها، وتعزيز برامجها الرامية الى مكافحة الفقر المنتشر في مناطق عديدة من العالم. لذلك، نأمل في أن يسعى جميع المشاركين في العقد

الأوروبي من جديد عزمه على زيادة إسهامه في البرامج السكانية زيادة كبيرة والتزامه بذلك بغية جمع ثلث إجمالي الأموال المحتاج إليها من الموارد الدولية. وهناك بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية تعهدت فعلا بتقديم زيادات كبيرة، وستتبعها في ذلك دول أخرى. والنتائج التي أسفر عنها مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد قبل أسبوعين وأعدّه أيضا في هذا الصدد الى حد ما. وصندوق الأمم المتحدة للسكان يتوقع زيادة لعام ١٩٩٥، نسبتها ١٥ في المائة، الى مستوى ٣٠٠ مليون دولار. أما الثلثان المتبقيان من إجمالي مخصصات الموارد السنوية المحتاج إليها فيتعين توفيرها من جانب القطاعين العام والخاص في البلد المعني بنفسه. ويعتقد الاتحاد الأوروبي بأنه، كما ورد في برنامج العمل، يتعين استكمال الجهود المبذولة لتعبئة الموارد الداخلية في أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض بنصيب أكبر من الموارد الدولية.

انتقل الآن الى المهمة الرئيسية في المستقبل القريب، ألا وهي المتابعة المؤسسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الأمم المتحدة ورصده. ولقد قدم لنا الفصل السادس عشر من برنامج العمل بعض الأفكار عن كيفية تنظيم ذلك. وخلافا لمتابعة المؤتمرات السابقين عن الإسكان، يتعين علينا هذه المرة أن نكيف ترتيبات مؤسسية مع النهج المتداخل الذي اتخذه المؤتمر بشأن السكان والتنمية. ويتوجب علينا أن نتحقق مما إذا كانت الهياكل القائمة لا تزال صالحة، أو إذا كانت بحاجة الى تعديل مناسب. وعندما نفعل ذلك يتعين علينا أن نضع نصب أعيننا السياق الأشمل. فأى تعديل في منظومة الأمم المتحدة لمتابعة المؤتمر الدولي يجب أن ينظر اليه أيضا في سياق المؤتمرات المقبلة للأمم المتحدة مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والآثار التي قد تترتب على التعديلات في عمليات المتابعة الخاصة بكل مؤتمر.

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة هما الراصدان الحقيقيان لعملية المتابعة. ولما كان المجلس تقع على عاتقه مسؤولية التنسيق بين جميع المجالات التي يشملها برنامج العمل، فيبدو لنا أن من الأفضل أن يعمل بوصفه آلية الرصد الرئيسية وسيكون تولي هذه المسؤولية اختبارا قيما لما اذا كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قادرا على الاضطلاع بهذه

وعملها المنظم من أجل تيسير مداولات المؤتمر ونجاحه.

السيد هنزي (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انني اتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة لقي نجاحا كبيرا. فالرهانات كانت كثيرة، وروح القاهرة تجلت طوال مفاوضاتنا. ولقد وضعنا جدول أعمال للسكان والتنمية للسنوات الـ ٢٠ المقبلة، وهو يعبر عما نشعر بحاجة اليه من أجل مستقبل مشترك للبشرية. ويمكننا جميعا أن نكون فخورين بذلك.

أود أن أشيد إشادة خاصة بمصر، البلد المضيف، وبالسيدة صادق الأمينة العامة للمؤتمر وفريقها. لقد بذلوا قصارى جهدهم لكفالة النجاح النهائي لأعمالنا المتعلقة ببرنامج العمل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ليبيز دي روزا (غينيا - بيساو).

ان برنامج العمل يعرف من جديد جدول الأعمال العالمي للأنشطة السكانية. فنحن انتقلنا من التأكيد السابق على التنظيم الديمغرافي والسكاني الى التركيز على التنمية المستدامة، بما في ذلك أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة، والحقوق والمسؤوليات المتبادلة والفردية، وحقوق المرأة وحرية الاختيار وبخاصة فيما يتعلق بالمباعدة في الإنجاب بين طفل وآخر والصحة الإنجابية. وفي هذا السياق، كان المؤتمر الدولي مؤتمرا رئيسيا حول التنمية المستدامة وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بمؤتمرات سابقة للأمم المتحدة، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمرات المماثلة المقبلة مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وهذه المؤتمرات ينبغي لها ويمكنها ان تعتمد على الإنجازات التي تحققت في القاهرة. والاتحاد الأوروبي يؤيد تماما برنامج عمل القاهرة.

إننا نشعر بامتنان كبير إزاء توافق الآراء الذي تمكنا من تحقيقه في القاهرة حول المسائل المالية. وهذا يدل على الالتزام المالي الجاد، ولا سيما من جانب البلدان النامية التي تستحق دعم المجتمع الدولي. ويؤكد الاتحاد

هناك توافق واضح في الآراء بأن الهيئات المختلفة والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية والإقليمية عليها أن تستعرض وتعزز وتكيف خططها وبرامجها وأنشطتها في أعقاب المؤتمر. وحيثما يكون مناسباً، ينبغي للهيئات الوظيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما فيها هيئة التنمية الاجتماعية، أن تفعل ذلك أيضاً. إن التعاون بين المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المحلي له أهمية حيوية في هذا المضمار. ذلك أن برنامج العمل ستعرضه العواثق أو حتى الفشل دون التزام الجزء غير الحكومي من مجتمعاتنا به.

إن وجود قاعدة بيانات معززة أمر بالغ الأهمية لتقييم التقدم. ونعرف أن نوعية التقارير الوطنية تعتمد كثيراً على توافر البيانات السليمة. وبغية التقليل من عبء إعداد التقارير الوطنية هذه، يشدد الاتحاد الأوروبي على المقترح الوارد في الفقرة ١٦-١٣ من البرنامج الذي يلتزم إقامة نظام للإبلاغ يكون مناسباً ومعزواً لأعمال المتابعة المتعلقة بجميع مؤتمرات الأمم المتحدة في الميادين ذات الصلة. وحيثما أمكن، فإن هذه التقارير الوطنية ينبغي أن تتلاءم وخطط التنمية الوطنية المستدامة التي ستعدها البلدان في إطار تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتحقيق الأغراض والأهداف الواردة في برنامج العمل. ولنا ملء الثقة بأن يكون في مقدور جميع الدول الأعضاء الموافقة على التكيف المؤسسي المناسب لمنظومة الأمم المتحدة من أجل رصد وتقييم تنفيذ برنامج العمل. وبموجب الفصل ١٦ من برنامج العمل، ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشترك في إعداد البنية المؤسسية قبل اتخاذ الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة الإجراءات النهائية. وما نحتاجه الآن هو موافقة الجمعية العامة على القرار الذي جرى بموجبه اعتماد برنامج العمل في القاهرة. ونحتاج إلى أن نحدد أي نوع من المدخلات وأي تقرير نتوقع من الأمين العام كأساس لمناقشات إضافية في الدورة المضمونة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٥. والاتحاد الأوروبي على استعداد للتعاون الإيجابي في اللجنة الثانية لتحقيق توافق الآراء بشأن هذا القرار.

السيدة الاسلامبولي (مصر): أود في البداية أن أعبر عن تضامن وفد مصر مع البيان الذي ألقاه وفد الجزائر

المهمة الكبيرة وإن دورة المجلس الرفيعة المستوى المعنية بالأنشطة التشغيلية سبق أن قررت إدراج مناقشة أعمال المتابعة في جدول أعمالنا للعام المقبل.

إن الهياكل الحالية في رأينا تلبي في الوقت الراهن مصالحنا المشتركة في ضمان ترتيبات مؤسسية مناسبة لأعمال المتابعة الخاصة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فبعد مؤتمر ريو كانت الحالة مختلفة. إذ لم تكن هناك هيئة ذات ولاية للتنمية المستدامة. أما الآن فإن الهيئة المعنية بالسكان - هيئة عاملة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي - قائمة منذ ١٩٤٦. إننا نؤمن بأن هذه الهيئة ينبغي لها وبمقدورها الاضطلاع بدور مفيد في أعمال المتابعة لمؤتمر القاهرة. إن ولايتها وعملها ينبغي مراجعتها وتكييفهما طبقاً لذلك، بغية الاستجابة للنطاق الأكثر اتساعاً والنهج الأكثر تكاملاً لبرنامج عمل مؤتمر القاهرة.

ويشجع الاتحاد الأوروبي اتباع نهج مكمل بين شعبة السكان في الأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للسكان من حيث الولاية الخاصة بكل منهما. ويحدونا الأمل أن نرى بعض الترتيبات العملية التي تضمن التعاون بين المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة السكان من أجل ضمان تنسيق شامل للأنشطة السكانية في منظومة الأمم المتحدة.

خلال السنوات الـ ٢٣ الماضية، أصبح صندوق الأمم المتحدة للسكان أحد أهم اللاعبين في ميدان المساعدة المتعددة الأطراف للسكان والتنمية. إن حيده واستجابته للاحتياجات المحددة لفرادى البلدان النامية تمثلان ميزة نسبية فريدة. وبالإشتراك مع شعبة السكان اضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان بدور هام في ضمان نجاح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم القوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأنشطته في المستقبل. وفيما يتعلق بالمقترح الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان والرامي إلى إنشاء مجلس تنفيذي منفصل، ومع أخذ القرار ١٦٢/٤٨ في الاعتبار، لا يرى الاتحاد الأوروبي الآن مبرراً لمثل هذا المجلس. ولكننا نعتقد أن على الصندوق أن يكيف نفسه مع النهج المتكامل لبرنامج العمل.

إن النجاح الذي تحقق في القاهرة ينبغي أن ينظر إليه باعتباره بداية لتحرك دولي جاد يستهدف تنفيذ التوصيات التي تضمنها برنامج العمل، والعمل على الحفاظ على قوة الدفع التي تولدت عن نجاح المؤتمر، ونشر الوعي ببرنامج العمل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، والسعي إلى أن تعكس برامج العمل التي ستصدر عن كوبنهاغن وبيجينغ العام المقبل، واستئبول في العام بعد المقبل، ما تم تضمينه في برنامج عمل القاهرة حول المسائل ذات الصلة بالسكان والتنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة والحفاظ على البيئة وغيرها من المسائل ذات الصلة.

إن النجاح الحقيقي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية رهن بتوفير الموارد المالية التي التزمت بها الدول حتى يمكن تنفيذ التوصيات التي تضمنها برنامج العمل الصادر عنه.

كما يبقى هذا النجاح رهنا بمتابعة رصد واستعراض وتقييم الإنجاز المحرز في تنفيذ هذه التوصيات على المستوى الوطني، من خلال نشر الوعي ببرنامج العمل، ووضع السياسات والبرامج الوطنية لتنفيذ توصياته، مع إمكانية المساعدة على تحقيق ذلك من خلال الإبقاء على اللجان الوطنية التي شاركت في العملية التحضيرية للمؤتمر، أو من خلال استحداث آليات وطنية جديدة؛ وعلى المستوى الإقليمي بتعزيز دور المنظمات واللجان وبنوك التنمية الإقليمية؛ وعلى المستوى الدولي، من خلال بلورة آلية متابعة فعالة يتم تحديد معالمها أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة والدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن الأمر يتطلب اضطلاع جهاز حكومي دولي بدور آلية المتابعة يقوم باستعراض دوري لمدى التقدم المحرز في بلوغ أهداف برنامج العمل، والتعرف على المصاعب والمعوقات التي تعترض ذلك، ووضع الحلول اللازمة لتذليلها.

وبما أن التوافق العام هو العمل من خلال الآليات القائمة، سواء على المستوى الحكومي الدولي أو على مستوى الأمانة العامة، دون الاتجاه إلى استحداث هيكل بيروقراطية جديدة، فإن لجنة السكان قد تكون الخيار المناسب للاضطلاع بدور آلية المتابعة. إن اللجنة هي إحدى اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. واختيارها للاضطلاع بهذا الدور يمثل

الموثر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما أود أن أغتنم هذه المناسبة كي أعبر عن امتناننا للوفود العديدة التي أشادت بجهود مصر كدولة مضيفة للمؤتمر في مناسبات عديدة منذ بداية الدورة الحالية للجمعية العامة، سواء خلال المناقشة العامة في الجمعية أو خلال تناول البنود ذات الصلة بلجانها المختلفة.

إن وفد مصر يرحب بتقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المتضمن في الوثيقة A/CONF.171/13. ويشيد بالجهد المخلص والتعاون البناء لكل من الأمين العام للأمم المتحدة والدكتورة نفيس صادق الأمانة العامة للمؤتمر خلال فترة الإعداد للمؤتمر ولدى انعقاده الذي سعدت مصر باستضافته في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وسعد المجتمع الدولي بأكمله بنجاحه موضوعيا وتنظيميا.

إن نجاح المؤتمر في اعتماد برنامج العمل الصادر عنه بتوافق غير مسبوق في الآراء نجم عنه احساس جارف بالابتهاج ما زالت تتردد أصداؤه حتى الآن. لقد جاء اعتماد برنامج العمل معبرا عن نجاح أكثر من ١٨٠ دولة في إدارة حوار مثمر بين ثقافات وحضارات متعددة كي تتوصل في النهاية إلى ما ترضيه دون محاولة لاملأ أي طرف معتقداته على الآخر.

وقد جاء برنامج العمل كوثيقة هامة تتسم بالشمولية فيما يعد مدخلا جديدا لتناول المسائل السكانية من منظورها الصحيح المرتبط بقضايا التنمية. كما يمثل برنامج العمل دليلا لسياسات وبرامج السكان التي يتم الاسترشاد بها خلال العشرين عاما القادمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

لقد تناول برنامج العمل قضايا بالغة الأهمية، مثل العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والمسائل ذات الصلة بالصحة الانجابية، والنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين ومسؤولية الرجال، وأوضاع الأسرة والمسنين وتنظيم الأسرة، والهجرة الدولية والداخلية، ودور المنظمات غير الحكومية، فضلا عن تناول البرنامج للأهداف الكمية وتقديرات الالتزامات المالية اللازمة لتحقيقها.

كان هذا هو ما تم في القاهرة. وإن ما تحقق من نجاح كان تتويجا لجهود المجتمع الدولي للإعداد لهذا المؤتمر الهام. فماذا إذن عن المستقبل؟

وشهدت هذه المناسبة إشادة مستحقة وواجبة بالدور الرائد والهام الذي يضطلع به الصندوق منذ إنشائه في دعم السياسات والبرامج السكانية للدول النامية في إطار الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية.

وإننا من هذا المنطلق نؤيد ما تضمنه الفصل السادس عشر من برنامج العمل حول النظر في استقلال الصندوق بمجلس تنفيذي منفصل ومستقل. كما أننا نؤيد أن يكون صندوق الأمم المتحدة للسكان المسؤول الأول داخل منظومة الأمم المتحدة عن تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل.

ومن جهة أخرى، وعلى نحو مماثل، فإننا نتصور دورا هاما لشعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في تغذية لجنة السكان بكل ما يتعلق بالاتجاهات السكانية والدراسات ذات الصلة بالمسائل السكانية في علاقاتها بالتنمية المستدامة، وكذلك في الاستعراض الدوري لمدى التنفيذ المحرز في برنامج العمل. وندعو من هذا المنطلق الى تعزيز إمكانيات وقدرات هذا القسم الهام لتمكينه من الاضطلاع بدوره في إطار آليات المتابعة.

أضيف الى ما تقدم أهمية إنشاء لجنة ما بين الوكالات لشؤون السكان والتنمية، تابعة للجنة التنسيق الإدارية، تتولى تنسيق نشاطات مختلف أجهزة ووكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة ذات الصلة، على مستوى المقرر وعلى المستوى الميداني.

إن نجاح المؤتمر في اعتماد برنامج العمل، ونجاح دورة الجمعية العامة الحالية ودورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقبلة في بلورة آلية مثلى للمتابعة، يظل نجاحا منتقضا ما لم يلتزم الجميع بتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ توصيات برنامج العمل على النحو المتضمن في الفصل الثالث عشر من البرنامج. كما أن هذا النجاح يمكن أن تتعزز فرصه من خلال الدور النشط للمنظمات غير الحكومية في المرحلة المقبلة، استمرارا للدور النشط الذي لعبته هذه المنظمات في الإعداد للمؤتمر وخلال انعقاد المؤتمر ذاته، وانعقاد منتدى المنظمات غير الحكومية الموازي له.

وإننا على ثقة من الاهتمام البالغ الذي توليه مختلف الأطراف لاستكمال النجاح الذي تحقق في القاهرة، واستمرار قوة الدفع المتولدة عنه، ومن أجل

خيارا منطقيا، كما يمكن أن يمثل حلقة من حلقات إطار متكامل لمتابعة تنفيذ مقررات ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة واللاحقة.

إننا نتصور إطارا متكاملا يتضمن متابعة لجنة التنمية المستدامة لمقررات ريو، ولجنة حقوق الإنسان لمقررات فيينا، ولجنة السكان لمقررات القاهرة، ولجنة التنمية الاجتماعية لمقررات كوبنهاغن، واللجنة المعنية بمركز المرأة لمقررات بيجينغ، ولجنة المستوطنات البشرية لمقررات استنبول.

إن اختيار لجنة السكان كآلية لمتابعة مقررات القاهرة لا تمثل خيارا منطقيا وعمليا فحسب داخل الإطار المتكامل المشار إليه، وإنما تتسق كذلك مع روح ونص قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ على نحو يتيح متابعة مقررات المؤتمر من خلال ثلاثة انساق حكومية دولية أولها لجنة السكان التي ترفع تقارير المتابعة للنسق الثاني وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يقوم بدوره بتركيز وتحليل هذه التقارير، ويرفعها الى النسق الثالث وهو الجمعية العامة.

ويقتضي اضطلاع لجنة السكان بهذا الدور تنشيطها وتحديث ولايتها وقواعد الاسناد الخاصة بها، والتي لم تتغير منذ عام ١٩٤٦، بحيث يتم تحويل اللجنة من لجنة خبراء ديموغرافيين الى لجنة حكومية دولية تعنى بمسائل السكان في علاقاتها مع التنمية، وليس بمسائل السكان من منظورها الديموغرافي البحت.

كما يقتضي اضطلاع لجنة السكان بدور آلية المتابعة توسيع قاعدة عضويتها من ٢٧ الى ٥٣ عضوا، ضمانا لتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية في متابعة مقررات المؤتمر. كما يقتضي ذلك تعديل مواعيد انعقاد دوراتها لتتم سنويا بدلا من مرة كل سنتين. وذلك ضمانا لاستمرارية عملية المتابعة.

وإلى جانب اضطلاع لجنة السكان بدور آلية المتابعة الحكومية الدولية، فإننا نرى دورا شديدا الأهمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تغذية لجنة السكان بكل ما يتعلق بالأنشطة التنفيذية ذات الصلة بالبرامج السكانية متعددة الأطراف.

لقد احتفلنا في الشهر الماضي بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للسكان.

فنحن نؤمن أنه لا يمكن إلا عن طريق هذه التنمية للموارد البشرية وبناء القدرات، بما في ذلك مشاركة المرأة، أن يحدث بشكل فعال تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة وإحراز التقدم في مجال تخفيف عبء الفقر. وبناء على ذلك، لا بد من إعطاء أولوية عليا للبرامج المصممة لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك تدابير مثل زيادة الوصول إلى المعلومات والتعليم والتدريب، وفرص العمالة والخدمات الصحية المحسنة.

ونحن في اندونيسيا بدورنا، وخصوصا منذ أولينا تأكيداً متزايداً على التنمية المتمركزة على البشر لبعض الوقت، سعينا إلى إقامة توازن شامل بين حقوق الفرد والأسرة والمجتمع والحق في التنمية. وفي هذا السياق، ما انفكت اندونيسيا منذ فترة لا بأس بها تنفذ المرحلة الأولى من نهجها السكاني، المصمم لخلق "أسر صغيرة وسعيدة ومنعمة". وبينما تم تحقيق الجزء الأول من هذا الهدف، فإن الهدفين الآخرين لم يعالجا على النحو الكافي. والمرحلة الثانية من النهج - التي تم الشروع بها قبل مؤتمر القاهرة وتوقعا للنتيجة التي توصل إليها المؤتمر - تنادي من جديد بالأسر الصغيرة المزدهرة، ولكن في هذه المرة، بوصف هذه الأسر من عوامل التنمية ومن المستفيدين من التنمية في آن معا.

ويسر اندونيسيا أيضاً أن البرنامج قد سلط الضوء على الحق السيادي لكل بلد في تنفيذ توصيات البرنامج بما يتفق وقوانينه الوطنية وأولويات التنمية الخاصة به، مع الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والإثنية والخلفيات الثقافية لشعبه وبما يتماشى مع حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً. ولهذا فإن هذا الاعتراف يساعد على تفادي الخلافات غير اللازمة التي قد تنشأ إذا تم تناول مسائل حساسة للغاية على المستوى العالمي.

ثمة مبدأ آخر اعتمدته البرنامج يود وفدي أن يعلق عليه بإيجاز هو ضرورة النهوض بالمساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة. فمنذ الأزل، شغلت المرأة الدور المركزي في الأسرة، ولكن في الوقت ذاته غالباً ما يكون هناك تمييز ضدها وتهميش لها اقتصادياً واجتماعياً. وما أصبح بديها الآن هو أن هناك علاقة وثيقة بين تقدم المرأة وخفض معدلات الخصوبة. فكلما أصبحت المرأة متقدمة اقتصادياً، وازدادت الخيارات المتاحة لها، كلما زاد الميل إلى أن تصبح أسرته أصغر.

تحقيق حياة أفضل لأجيال البشرية الحاضرة والمقبلة.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بياني بالتعبير عن تقدير الوفد الاندونيسي الصادق لرئيس مجموعة الـ ٧٧ على بيانه المستنير الذي يؤيده وفدي تأييداً تاماً.

يرحب وفدي بنتيجة مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية ويشيد بروح التضامن والتعاون التي تم فيها تناول المسائل المعقدة والهامة بل والحساسة في أغلب الأحيان. ونثق أيضاً في أن برنامج عمل المؤتمر الشامل سيكون بمثابة مخطط تفصيلي حقيقي لتحويل مسار الاتجاهات السكانية المنذر بالخطر إلى سبيل أكثر استدامة. ولكن لكي نفعل ذلك يجب مواصلة روح التعاون والشرابة التي سادت المؤتمر في مرحلة تنفيذه. ونأمل أن الجمعية لن تؤيد برنامج عمل القاهرة فحسب وإنما ستسعى أيضاً إلى الحفاظ على الزخم الذي ولده المؤتمر وعمليته التحضيرية والبناء عليه، وذلك لكفالة تنفيذه في الوقت المناسب. وإذا أمكن تحقيق ذلك فإن تنبؤ السيدة نفيس صادق، الأمين العام للمؤتمر، في الجلسة الختامية، بأن برنامج العمل هذا يمكنه تغيير العالم، يمكن أن يكون تنبؤاً صحيحاً تماماً.

إن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، شأنه في ذلك شأن مؤتمري السكان السابقين في بوخارست والمكسيك قد عالج مسألة السكان في السياق الأوسع للتنمية. وباعتبار اندونيسيا بلدا ناميا يأتي الرابع في العالم من حيث الكثافة السكانية، فإنه يسرها بصفة خاصة أن الاعتراف المتزايد بالعلاقة المترابطة القائمة بين السكان والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة قد وجد صداه في مبادئ برنامج العمل. والروابط القائمة بين الفقر والسياسات السكانية قد تم التسليم بها بوضوح أيضاً، ويمكن إذا ما نفذت أن تؤدي إلى رفع نوعية حياة الفقراء. وبما أن اندونيسيا قد التزمت بمبدأ التنمية المتمركزة حول البشر وبأهمية تنمية الموارد البشرية، نعتقد أن هذا النهج يمثل أداة أساسية لتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للبشر لتحسين رفاههم.

لقد ثبت أن تنمية الموارد البشرية مركزية في مكافحة آفة الفقر ومعالجة البطالة والتخفيف من حدة المجموعة الواسعة من المشاكل السياسية والاجتماعية.

الدولية في مجال السكان والتنمية لكفالة نجاح الجهود الوطنية. ومن المشجع أن نلاحظ أن التعاون المالي ما برح يزداد بثبات عبر العقدين الماضيين وأن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وكذلك المؤسسات الدولية، تشارك فيه مشاركة متزايدة. وبالمثل، فإن ظهور مختلف أنماط ترتيبات الشراكة يعد تطوراً إيجابياً. ويحدونا الأمل الصادق في أن يتوطد هذا التوافق في الآراء وأن يترجم إلى أعمال في شكل تدفقات موارد مالية فعلية للبرامج السكانية.

إن الموارد الإضافية باتت مطلوبة. ومن الأمل أن يتم تعبئتها من المساعدة الانمائية الرسمية عن طريق زيادة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لبلوغ الأهداف المتفق عليها بشأن المساعدة الانمائية الرسمية. وفقط عن طريق توفير الموارد الكافية يمكن تخفيض مستويات النمو السكاني من الأرقام المرتفعة إلى الأرقام الأدنى حسب إسقاطات الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، ينبغي للبلدان المستفيدة أن تضمن استخدام المساعدة الدولية للسكان والتنمية استخداماً فعالاً في تحقيق الأهداف السكانية والانمائية الوطنية لمساعدة الجهات المانحة على الحصول على المزيد من الالتزامات بتقديم الموارد لتنفيذ برنامج العمل. وعلاوة على ذلك، يود وفد بلادي أيضاً أن يعلن أن الظاهرة الجديدة المتمثلة في زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ينبغي تشجيعها بشكل أكبر، وينبغي دعوة هذه الكيانات إلى الاشتراك، إلى جانب الحكومات، في جميع مراحل وضع البرامج وتنفيذها وتمويلها ورصدها. ومن الأهمية بمكان عدم هدر قدراتها الفريدة؛ إنما ينبغي زيادة تعزيزها.

وبروح التعاون الدولي في مسائل السكان والتنمية، شرعت الكثير من البلدان النامية على طريق التعاون الوثيق. وفي ضوء ذلك نرى الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب ليكون له دور فعال في تنفيذ برنامج العمل. ومن جانبنا، فإننا في اندونيسيا نقدم مساعدات الجنوب - الجنوب، ولا سيما في مجال تنظيم الأسرة، الذي تم الاعتراف بأنه ناجح للغاية. وخلال ذلك، وجدنا أن هناك أسلوبين مبتكرين يساعدان بوجه خاص في دفع التعاون بين الجنوب والجنوب وتعزيزه. الأول هو النهج التطوري، حيث يبدأ بلدان أو أكثر في تنفيذ المشاريع مع ترك الباب مفتوحاً للبلدان الأخرى للانضمام في مراحل لاحقة عندما تجد ذلك مناسباً. كما أننا سعيانا إلى وضع

إن تعزيز قدرة المرأة عن طريق التعليم والتوظيف فيما يتجاوز الأدوار التقليدية، وكذلك القضاء على التمييز والعنف والممارسات العقابية ضدها، قد أدى حتماً إلى خفض معدلات الخصوبة. وهذا لا ينفي الدور الفريد والأساسي للمرأة في الأسرة. بل إن التوافق بين مشاركة المرأة في القوى العاملة وبين مسؤولياتها كأم ينبغي التمسك به وتيسيره إلى حد كبير. وفي هذا السياق، نرحب بصفة خاصة بالأهداف الكمية المحددة لبرنامج العمل في مجالات خفض عدد الوفيات وزيادة التعليم، وخاصة بالنسبة للفتيات، وزيادة الوصول إلى المعلومات والخدمات بشأن تنظيم الأسرة.

هناك عامل حاسم في تنفيذ البرنامج وهو التعاون الدولي حيث أن شواغل السكان والتنمية مسألة تتصل بالشراكة الشاملة. ويجب أن يكون من العناصر المركزية لهذا التعاون النهوض ببناء القدرات الوطنية، وزيادة عمليات نقل التكنولوجيا الملائمة وتوفير الموارد المالية الكافية لتنفيذ الأنشطة وتحقيق أهداف البرنامج.

وبما أن الشراكة أساساً تستند إلى المصالح والمنافع المشتركة، وتقاسم المسؤوليات والتكافل الحقيقي، من الأهمية الحيوية بمكان أن يؤدي كل طرف دوره المترتب عليه. وبينما تقع على عاتق الحكومات المسؤولية الأولية عن تلمس هدف بناء القدرة الوطنية للسكان والتنمية وعن تكييف خططها الانمائية طبقاً لذلك، من الحتمي أن يشجع المجتمع الدولي بيئة اقتصادية داعمة باعتماد سياسات الاقتصاد الكلي للتنمية الاقتصادية المستدامة. وقد تم في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر تحديد الأهداف والإجراءات اللازمة لرعاية هذه الشراكة. ولذلك يجب علينا أن نلتزم السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز هذه الشراكة بحيث نكفل ألا نجد أنفسنا إزاء نمط من العمل المحدود مثل ذلك الذي اتسمت به حتى الآن فترة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. والإرادة السياسية المطلوبة، المعرب عنها في شكل دعم محسوس، ذات أهمية قصوى إذا ما أردنا التحرك قدماً صوب تنفيذ البرنامج على أتم وجه.

ليس هناك مجال تتسم به الشراكة من أجل السكان والتنمية بالأهمية أكثر من مجال الموارد المالية. فعلى الرغم من أن العمل الوطني يكتسي أهمية أساسية، بل أن معظم الموارد تجمع محلياً، هناك أيضاً حاجة متزايدة إلى زيادة كبرى في إتاحة المساعدة المالية

لقد كان مؤتمر القاهرة ناجحاً. فبرنامج عمله أصبح معلماً يحظى بدعم بلدان الشمال الكامل. وفي نفس الوقت، يعد البرنامج اختباراً للحكومات وللمجتمع الدولي.

لقد أكدت القاهرة أن المسائل المتصلة بالسكان تمثل جزءاً لا يتجزأ من جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة. وبلدان الشمال ترحب بهذه النتيجة. إن العناصر الرئيسية لمسائل السكان والتنمية - التعليم، والصحة، وتمكين المرأة، والنمو الاقتصادي المستدام، والبيئة، وأنماط الاستهلاك والانتاج - والروابط فيما بينها تم تناولها أيضاً بشكل متسق في برنامج العمل. إن التفكير الجديد في البرنامج، وعلى الأخص بشأن مفهوم الصحة والحقوق الإنجابية، ينبغي وضعه موضع التنفيذ مع عزم معقود. والفرد بالفعل هو لب مسائل السكان والتنمية، وينبغي أن توفر له البيئة الضرورية التي تتيح له، سواء كان رجلاً أو امرأة، إعمال حقوقه وتحديد اختياراته والاضطلاع بمسؤولياته. هذه هي المسؤولية الأساسية للحكومات.

إن اتفاق القاهرة يجب تنفيذه على جميع المستويات: المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ويجب متابعة رسالة القاهرة لا من جانب الدول الأعضاء فحسب بل أيضاً من جانب المجتمع عموماً، وكذلك من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. لقد كانت القاهرة حلقة في سلسلة من القمم والمؤتمرات، وستلحقها القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢). ويجب نقل الرسالة إلى هذه المؤتمرات.

إن أوضح إشارة صادرة عن مؤتمر القاهرة تروى في روح توافق الآراء والاعتراف بالتحديات العالمية المشتركة. وتتضمن الرسائل الأساسية الأخرى الحاجة إلى تحقيق تقدم في المسائل المتعلقة بالجنسين، والصحة والحقوق الإنجابية، وحقوق واحتياجات المراهقين والأطفال. وفيما يتعلق بالأطفال، اسمحوا لي أيضاً أن أشير إلى المناقشة الهامة التي عقدت للتو في اللجنة الثالثة بشأن النهوض بحقوق الطفل، وهو أمر يجب أن يبقى دوماً نصب أعيننا.

إن الروابط بين السكان والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بحاجة أيضاً إلى مزيد من الصقل. وأود أن

ترتيبات مالية ثلاثية، يمكن من خلالها النهوض بأنماط مختلفة للشراكة بين الجنوب والجنوب أو الشمال والجنوب. وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى أنه استباقاً لنتيجة المؤتمر، وبلاشتراك مع عدد من البلدان النامية، وبدعم من مختلف الوكالات والمنظمات، استطعنا في القاهرة أن نضع ترتيباً طليعياً بين الجنوب والجنوب باسم "شركاء في السكان والتنمية: مبادرة الجنوب - الجنوب"، وهو ترتيب نعتقد أنه سيساعد بدرجة كبيرة في تيسير تطور شراكة حقيقية قائمة على المصلحة والفائدة المتبادلة والمسؤولية المتشاطرة بشكل منصف عن تنفيذ برنامج العمل.

وفيما يتعلق بإجراء المتابعة، ونظراً لاتساع طائفة نتائج المؤتمر وشمولها، فإننا نجد أن هناك حاجة ملموسة إلى تعزيز لجنة السكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان على السواء، وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي استعراض ولاية اللجنة وتكوينها وتعزيزهما لتمكينها من أن تصبح جهازاً دولياً حكومياً فعالاً للقيام بمتابعة أنشطة المؤتمر ورصدها واستعراضها وتقييم تنفيذ برنامج العمل. وينبغي أيضاً تعزيز صندوق الأمم المتحدة للسكان لزيادة فعاليته بوصفه الأداة التنفيذية للأمم المتحدة في ميدان السكان والتنمية. وفي ضوء القرار ١٦٢/٤٨ بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، أعتقد أن هناك حاجة إلى مجلس تنفيذي منفصل لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفي الختام، وبينما نرسم مسار رحلتنا إلى القرن الحادي والعشرين وما بعده، لدينا بعض الأدوات والمخططات القوية، مثل برنامج عمل القاهرة، لمساعدتنا على رسم طريق مستدام صوب مستقبل واعد. وعلينا ألا نتخلى عن هذا الوعد.

السيدة ريهن (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أتكلم باسم بلدان الشمال الخمسة: أيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج وفنلندا.

أولاً، اسمحوا لي أن أهني صديقتي العزيزة نيفيس صادق والعاملين معها على عملهم الدؤوب في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. واسمحوا لي أيضاً أن أشكر مصر على الترتيبات الممتازة وكرم الضيافة الذي حظينا به جميعاً.

ويتعين على الجمعية العامة، باعتبارها الهيئة المسؤولة عن صياغة السياسات العامة، أن تتخذ قرارات بشأن متابعة المؤتمر في منظومة الأمم المتحدة. ويشمل ذلك المناقشة وصنع القرار فيما يتعلق بقضايا الترتيبات المؤسسية، والرصد والإبلاغ، والتنسيق والتمويل. وستحتاج هذه القضايا إلى مزيد من الأعمال التحضيرية قبيل دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في السنة المقبلة. غير أنه ينبغي معالجتها جميعا حتى تتابع الأمم المتحدة المؤتمرات العالمية متابعة متسقة.

وتعود مسؤولية توجيه السياسات العامة وتنسيقها فيما يتعلق بقضايا السكان والتنمية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا. وقد أيدت بلدان الشمال الأوروبي بشدة إعطاء دور معزز للمجلس. وتشير سلسلة اجتماعات القمة والمؤتمرات إلى الحاجة إلى مجلس قوي. ومن شأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك تقديم التقارير والآليات الحكومية الدولية، أن تدعم المجلس أيضا. وهناك حاجة للتعرف على الكيفية التي يمكن أن ترتبط المتابعة بها بالأعمدة الخمسة لخطة للتنمية وأن تدعم مفهومها، والتي يمكن لها بها أن تعزز النهج الشامل للتنمية الذي يدعو إليه الأمين العام. وحسبما نرى، فإن ذلك ينطوي على استجابة أقوى من جانب الأمم المتحدة للتحديات الناتجة عن المؤتمرات. وينبغي أن نتجنب تقسيم المتابعة ما بين العديد من اللجان الوظيفية وترتيبات الإبلاغ الموازية.

وعلى الصعيد الحكومي الدولي، لدى الأمم المتحدة حاليا عدة لجان وظيفية، من بينها لجنة السكان، تعالج على حدة في الوقت الحالي شرائح ضيقة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وما يحتاجه الأمر، حسبما يقول الأمين العام في توصياته في "خطة للتنمية"، هو آليات فعالة وواقعية لمتابعة النهج الجديد البازغ إزاء التنمية بطريقة متسقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجات الناجمة عن المؤتمرات المقبلة وعن مناقشة "خطة للتنمية" ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب. وينبغي النظر في مشاركة المنظمات غير الحكومية على هدي من المبادئ التوجيهية المعتمدة أثناء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ويعتبر صندوق الأمم المتحدة للسكان في الوقت الحالي المؤسسة الوحيدة داخل منظومة الأمم المتحدة

أشير بوجه خاص إلى أن التقدم المحرز في القاهرة سيمثل قاعدة هامة للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي سيعقد في بيجين يمكنه البناء عليها. واسمحوا لي أنؤكد هنا أنه علينا ألا ننسى دور ومسؤوليات الرجال.

إن الجزء الأساسي من تنفيذ برنامج العمل سيتم خارج الأمم المتحدة. وأود أنؤكد على أهمية الإجراءات على المستوى الوطني، والتي تمثل الاختبار الحقيقي. إننا نتوقع أن نرى إجراء ملموسا، واستراتيجيات تنفيذية، وجهودا حقيقية على المستوى الشعبي، ودعما عاما للتغيير في السياسات الرسمية المتصلة بالسكان والتنمية. إن نشر برنامج العمل أمر حيوي. فبناء القدرات للإجراء الوطني له أهمية قصوى، ويجب أن يشمل قدرات المنظمات غير الحكومية، وبخاصة مختلف المنظمات النسائية فضلا عن منظمات الصحة والبيئة.

وعلى الصعيد الدولي، فإن الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ليست وحدها التي لديها دور هام تقوم به. فالهيئات غير الحكومية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، علاوة على القطاع الخاص والمجتمع البحثي لها صلة وثيقة جدا. ويجب عليها جميعا أن تستعرض جداول أعمالها ونهجها كيما تستجيب للدعوة الصادرة من القاهرة.

ويجب النظر إلى نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومتابعته في سياق إنمائي عالمي أكبر، يكون لمنظومة الأمم المتحدة دور مركزي فيه. وإننا نؤيد بقوة رأي الأمين العام بأن هناك حاجة ملحة إلى القيام بعمل متضافر من أجل التنمية. والأعمدة الخمسة في "خطة للتنمية" التي تقدم بها - ألا وهي السلم والنمو الاقتصادي والحماية البيئية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان - تعتبر أجزاء من كل لا ينفصم. ويبدو أن إطارا جديدا للتنمية المتركزة على الإنسان وذات التوجه الاجتماعي قد أخذ يبرز عن السلسلة الحالية من المؤتمرات. وترسم توصيات الأمين العام في خطة للتنمية أبعاد دور الأمم المتحدة في تعزيز هذا المفهوم البازغ. وهذا هو المنظور الأعرض الذي يجب أن تناقش متابعة المؤتمر في ضوءه.

وفي قوة العمل التي تترأسها السيدة صادق. وينبغي مواصلة هذا التنسيق المشترك بين الوكالات، ويتعين تكييفه مع متطلبات النهج المتكامل الذي أشرت إليه بالفعل.

ومن وجهة نظر الأمم المتحدة، نحتاج إلى أن نكفل فعالية التمويل للسكان والتنمية، وللأنشطة الإنمائية بصفة عامة وإمكانية التنبؤ به. ونتوقع أن يوفر الفريق العامل المعني بتمويل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة في مجال التنمية، والمفوض بموجب قرار الجمعية ١٦٢/٤٨ حلولا من أجل المستقبل. ومن الأهمية بمكان أن نتفق على آلية تمويل مستقرة وطويلة الأجل، إذا ما أردنا حقيقة للأمم المتحدة أن تستجيب للمطالب المتنامية من أجل المنح التمويلية.

وتتطلب متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التزاما صادقا. فحتى أفضل آليات الأمم المتحدة الممكنة لا تستطيع أن تصنع العجائب بدون التزام من حكوماتنا وجميع الأطراف المعنية.

السيد وانغ شو شيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن مؤتمر القاهرة الدولي المعني بالسكان والتنمية مؤتمر ذو أهمية تاريخية كبيرة أعقب المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية. إن الربط الوثيق لمسألة السكان بالبيئة والتنمية في المؤتمر يبين بجلاء ووضوح تهما أعمق من جانب المجتمع الدولي للمسألة السكانية العالمية. لقد حدد برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والمعتمد بتوافق الآراء من المؤتمر، هدف النمو السكاني العالمي في السنوات الـ ٢٠ القادمة، كما وضع استراتيجية جديدة لتحقيق ذلك الهدف، الذي سيكون له أثره الهام على توجيه الأنشطة والتعاون في ميدان السكان والتنمية في العالم.

إن مسألة السكان مسألة كبرى تواجه البشرية اليوم. وكيفية معالجتها سيكون لها أثرها على رخاء قرابة ٥,٧ بليون نسمة في العالم بالإضافة إلى بقاء البشرية جمعاء في المستقبل. لذلك، فإن تحويل برنامج العمل من حبر على ورق إلى حقيقة واقعة يشكل تحديا خطيرا يتطلب بذل جهود دؤوبة وإخلاصا سياسيا من جانب جميع الأطراف.

يود الوفد الصيني أن يدلي بالملاحظات التالية بشأن تنفيذ البرنامج.

التي لها ولاية محددة في ميدان السكان والتنمية. بيد أنه يجب، بغية تغطية جميع أوجه النهج الجديد العريض، أن نعبأ أيضا الصناديق والبرامج الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الوكالات المتخصصة. ويتعين أن تتخذ هذه المؤسسات قرارات في هيئاتها الرئاسية بشأن أنشطتها في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويعد تقسيم العمل والتنسيق والتعاون المتسمان بالكفاءة أمرا حتميا.

وفي المستقبل، قد تكون الأنشطة التنفيذية المتكاملة من أجل التنمية، أو على الأقل التنسيق بين الأجهزة المسؤولة عنها، وسيلة لكي تكون الأمم المتحدة فعالة حقا في التعاون الإنمائي. وفي ظل هذه الخلفية، وفي سياق متابعة المؤتمر، لا يبدو أن هناك في الوقت الحاضر ما يبرر وجود مجلس تنفيذي منفصل لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويجب على كل حال النظر في تحسين الإدارة العليا الحالية للصندوق في سياق التنفيذ الفعال لإصلاح الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

وتحتاج متابعة برنامج العمل إلى قدرة تحليلية مدعمة متعددة القطاعات. ويحتوي البرنامج مجالات كثيرة لا تغطيها في الوقت الحالي ولاية شعبة السكان أو إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. ويتعين تدعيم التعاون داخل الأمم المتحدة، مع الاستفادة أيضا من الخبرة الخارجية، حسب الاقتضاء، وألا تغيب الرؤية المتسقة للتنمية عن الأذهان.

ونحتاج، جنبا إلى جنب مع الترتيبات المؤسسية المحسنة، إلى نظام مدمج للإبلاغ والرصد من أجل متابعة شتى المؤتمرات على الصعيد الوطني وداخل الأمم المتحدة بشكل يغطي نطاق التنمية البشرية المستدامة بالكامل. إن نظام الرصد والإبلاغ الحالي بشأن القضايا السكانية بالشكل الذي حدد به قبل ٢٠ عاما يعتبر عتيقا. إننا نعالج القضايا السكانية الآن في سياق التنمية المستدامة وكجزء من مفهومي التنمية البشرية المستدامة والأمن البشري.

ويجب أن تعد الأمانة العامة للدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي ستعالج هذه القضايا، إعدادا ملائما بالتشاور مع الدول الأعضاء وعلاوة على ذلك فإننا قد لاحظنا باهتمام، فيما يتعلق بالتنسيق، ما يجري بالفعل من عمل في اللجنة الاستشارية للتنسيق

لأن هذا لا يتناقض فحسب وروح ميثاق الأمم المتحدة، لكنه يتناقض أيضا ومبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة الذي يحكم التعاون الدولي. ويتعين على وكالات الأمم المتحدة المانحة المعنية بالتنمية أن تلتزم بمبدأي العالمية والحياد في مساعدتها دون أن يزعجها أي ضغط سياسي خارجي أو يتلاعب بها.

رابعاً؛ يتطلب تنفيذ البرنامج إجراءات متابعة فعالة.

من الضروري إجراء مناقشات مستفيضة حول أنشطة المتابعة في الدورة الحالية للجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتعين على الوكالات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة أن تولي أولوية قصوى لتنفيذ البرنامج، وينبغي لوكالات الأمم المتحدة الخاصة بالأنشطة التنفيذية، وخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن تقوم بتعبئة الموارد الكافية لتنفيذ أنشطتها. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية يجب أيضاً أن تقدم إسهاماتها تحقيقاً لهذه الغاية. ويتعين على لجنة السكان أن تنظر على أساس منظم في حالة تنفيذ البرنامج، بينما تقدم البلدان على أساس طوعي المعلومات المتصلة بتنفيذها للبرنامج. لكن الفترات التي تتخلل تقديم هذه المعلومات يجب ألا تكون قصيرة للغاية لتفادي فرض أي عبء بشري أو مالي على البلدان النامية.

إن الصين يعيش فيها أكثر من خمس سكان العالم. وبوصفها عضواً نشطاً ومسؤولاً في المجتمع الدولي فإنها تولي أهمية قصوى لتجسيد إنجازات مؤتمر القاهرة. وانطلاقاً من إحساس قوي بالمسؤولية تجاه المصالح الحالية والمقبلة للأمة الصينية، وتجاه هدف تحقيق الاستقرار والازدهار العالميين، ستنفذ حكومة الصين على نحو صارم سياستها الدولية الأساسيةين ألا وهما تنظيم الأسرة والحماية البيئية، بينما تزيد من تعميق إصلاحاتها وانفتاحها وتحقيق نمو اقتصادي مطرد ومستدام، بهدف إشباع الاحتياجات المادية والثقافية للشعب وتحسين نوعية حياته وتعزيز التقدم الاجتماعي الشامل. إن تقدم الصين المطرد في التنمية المنسقة فيما يتعلق بالسكان والحماية البيئية والاقتصادية هو بلا شك إسهام ملموس وهام في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر المعني بالسكان والتنمية.

أولاً، ضرورة احترام الظروف المحلية لكل بلد احتراماً كاملاً لدى تنفيذ البرنامج.

إن العالم الذي نعيش فيه عالم متنوع حيث تختلف البلدان في تعداد السكان، والثقافة، والتاريخ، والتقاليد، ومستوى التنمية الاقتصادية والخلفية الدينية. لذلك، من المستحيل معالجة مسألة السكان في كل بلد بمعيار أو نموذج موحد؛ بل ولا يمكن حتى أن يكون هناك مثل هذا المعيار أو النموذج. وينبغي تنفيذ البرنامج في ضوء الظروف السكانية والوطنية في كل بلد على حدة، ولا بد من أن يقوم كل بلد بصياغة السياسة والأهداف السكانية الوطنية على نحو مستقل وفقاً للأحكام ذات الصلة في البرنامج.

ثانياً، ينبغي أن تكون تسوية مسألة السكان دائماً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

إن الهدف الأساسي للتصدي لمسألة السكان هو تحسين مستويات معيشة الشعوب ونوعية حياتها. ومع ذلك، من الحتمي لتحقيق هذا الهدف تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والوفاء بشكل تدريجي بالاحتياجات الاجتماعية الأساسية للشعوب. أما بالنسبة للبلدان النامية، فإن المهمة الأساسية تتمثل في استئصال شأفة الفقر، وتحسين التعليم، والرعاية الصحية وظروف المعيشة، وتقوية مركز المرأة في المجتمع وتعزيز حماية البيئة.

ثالثاً، يتطلب تنفيذ البرنامج تعاوناً دولياً فعالاً أيضاً إلى جانب جهود حكومات جميع البلدان.

يتعين على المجتمع الدولي ولا سيما البلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص أن تهيء بيئة مواتية بالنسبة للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى إيجاد تسوية شاملة لمسألة السكان والتنمية، ويتعين عليها بصفة خاصة الوفاء بالالتزام الذي تعهدت به في المؤتمر بتوفير ما لا يقل عن ثلث الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج والتأكد من أنها موارد جديدة وإضافية بخلاف تلك المعبئة عن طريق إعادة ترتيب المشروعات ذات الأولوية.

وعلاوة على ذلك، لا ينبغي لأي بلد أن يجعل مساعدته في ميدان السكان والتنمية معلقة بأي شروط،

للسكان في عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٤. وبعد أعمال تحضيرية استغرقت أكثر من ثلاثة أعوام، انعقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، واستند الى نتائج المؤتمرين السابقين له والى إنجازات أخرى حققتها الأمم المتحدة مؤخراً، بما في ذلك القمة العالمية من أجل الطفل لعام ١٩٩٠، وقمة الأرض لعام ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ١٩٩٤، والسنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، والسنة الدولية للأسرة. وقد سعى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الى توضيح العلاقة الترابطية الوثيقة بين القضايا التي تشكل أكبر تحد يواجه الإنسانية اليوم، ونجح في البرهنة على وجود هذه العلاقة. وقد تم تناول كل هذه القضايا التي تشمل الفقر، واللامساواة، وانماط الاستهلاك، ومركز المرأة، والمخاطر التي تهدد البيئة.

وتعترف الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية وسورينام، بوصفها بلداناً نامية، بأنه لو حدث نمو سكاني سريع وتنمية غير مستدامة فإننا سنعاني من صدمة ذات أبعاد مزلزلة. وبوصفنا دولاً جزرية وساحلية منخفضة فإننا نواجه أخطاراً سببها آخرون تعرض للخطر صميم وجودنا. لذلك كانت بلدان المجموعة الكاريبية وسورينام عاقدة العزم على المساهمة بشكل كبير في نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة.

وقبل انعقاد المؤتمر، أعدت كل دولة من دولنا، بما في ذلك بلدان الكاريبي غير المستقلة، تقريراً وطنياً عن السكان والتنمية. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة التقنية والمالية في إعداد العديد من تلك التقارير. ونحن نعرب عن خالص شكرنا لهذه المساعدة. كما تم تقديم مساعدة تقنية من كل من أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، واللجنة الكاريبية للتنمية والتعاون في بورت أوف سبين وترينيداد وتوباغو، وأمانة المجموعة الكاريبية في جورج تاون بغيانا. وتم عقد سبعة اجتماعات تحضيرية دون إقليمية وإقليمية خلال فترة السنتين التي سبقت انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مما سمح للحكومات بأن توافق على خطة العمل لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وعلى أن تطرح منطقتنا الفرعية إعلان بورت أوف سبين للسكان والتنمية.

السيد هيرست (انتيفوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) أتكلم اليوم بالنيابة عن البلدان النامية الأعضاء في المجموعة الكاريبية والسوق الكاريبي المشترك وهي: بربادوس، وبليز، وجمهورية ترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وكمونلث جزر البهاما، وكمونلث الدومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وجمهورية غيانا التعاونية، وبلدي انتيفوا وبربودا - وسورينام.

وتود بلدان المجموعة الكاريبية وسورينام أولاً أن تعرب عن خالص التعازي لحكومات وشعوب جامايكا وكوبا وهايتي والولايات المتحدة على ما سببته العاصفة الاستوائية الأخيرة من خسائر في الأرواح ودمار في الممتلكات. فمنطقة الكاريبي معرضة للكوارث الطبيعية، لا سيما الأعاصير والعواصف الاستوائية. واليوم، نناشد المجتمع الدولي أن يتقدم بالمساعدة الى تلك البلدان الجزرية التي بحاجة ماسة الآن إلى تلك المساعدة.

وفي ضوء الدور الذي اضطلعت به دول الكاريبي الـ ١٢ في الأمم القريب في القاهرة، فإننا نرى أنه من الضروري أن نعلن آراءنا بصدد البند ١٥٨ من جدول الأعمال "تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية". فهذا الموضوع له أهمية بالغة للمجتمع الدولي بأسره.

إننا نواجه تحدياً، وهو تحد اتفقت الدول الأعضاء على التصدي له بالدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويتمثل هذا التحدي في أن نورث الجيل المقبل كوكبا يكون قادراً على أن يوفر الاستدامة للحياة البشرية الى الأبد. ولكي نفل ذلك لابد لنا من أن نحقق توازناً بين الاحتياجات الإنمائية الحالية التي تضمن تحسين مستويات المعيشة للأجيال الحالية والاحتياجات المتوقعة للأجيال المقبلة. وهو يقتضي الربط بين مسائل السكان والموارد والبيئة والتنمية في عمليتي صنع القرار والتخطيط. ويتطلب تحقيق هذا الهدف منا أن نضع نموذجاً جديداً للتنمية.

ولمنع كوكبنا من أن يصبح مثقلاً بأعباء تفوق طاقته وبغية تحقيق التنمية المستدامة، اجتمع أكثر من ١٥٠ مشاركاً ومندوباً من ١٧٩ دولة ومن البلدان غير المستقلة، بالإضافة الى عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، في القاهرة بمصر في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وكان قد عقد قبل ذلك مؤتمران دوليان آخران

الأسرة المعيشية. ونحن بحاجة الى أن نفعل ما هو أكثر من ذلك لحماية أطفال تلك الأسر المعيشية من النماذج النمطية المستوردة التي قد تنقل اليهم الإحساس بأن قيمتهم أقل مما يضر بالاحترام الذاتي لدى هؤلاء الأبرياء. ويعالج برنامج العمل هذه الحاجة.

ومن التحديات الهامة التي تواجهها دولنا الساحلية المنخفضة والجزرية الصغيرة النامية الـ ١٣ مشكلة الهجرة الى الخارج. لقد أدت هجرة العناصر الأكثر شبابا وتألقا واقتدارا في أحيان كثيرة الى حدوث عملية "نزوح للأدمغة". وأحدث المعدل المرتفع للهجرة من منطقتنا تأثيرا كبيرا على سكاننا من حيث الحجم والهيكل العمري. ويواجه العديد من بلداننا مشكلة الأعداد الكبيرة من السكان من الفئتين العمريتين الأكثر تعرضا للخطر، وهما الأطفال وكبار السن. ويتطلب هذا التوزيع غير العادي من حكوماتنا أن تولي اهتماما خاصا لتوفير الخدمات لهاتين الفئتين. وبالإضافة الى ذلك، تؤدي الضرورة المحتملة لإعالة الفئة المتزايدة العدد، فئة الأشخاص الطاعنين في السن دون أن تصاحب ذلك مساهمات من مورد كبير للشباب ممن في سن العمل الى وضع ضغوط كبيرة على مخططات الضمان الاجتماعي للبلدان المتضررة في منطقتنا الفرعية. ويعالج برنامج العمل هذه الحالة غير العادية.

وكنا نفضل أن يولي برنامج العمل اهتماما أكبر بالبيئة غير إننا بعد أن بعدنا، في أيار/مايو، عن بربادوس حيث عالجننا بالكامل مسألة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة، اقتنعت بلداننا بالسماح بإجازة وثيقة القاهرة. وعلى الرغم من ذلك، نواصل الإصرار على وجوب توقف وامتناع البلدان الصناعية عن الانتاج الضار والاستهلاك المدمر وأنماط التخلص من الفضلات المهلكة التي تهدد بلداننا الصغيرة بالخراب. ولا يمكن لعشرين بالمائة من سكان المعمورة - الشعوب التي تقطن بلداننا متقدمة النمو - الاستمرار في استهلاك ٨٠ بالمائة من موارد الكرة الأرضية الى ما لا نهاية. وإن ارتفاع درجة حرارة الجو في العالم وارتفاع مستوى البحار يهددان وجودنا ذاته. ولذلك فإن هدفنا النهائي هو إيجاد نموذج جديد للتنمية، كما أن تنفيذ برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية هو بمثابة خطوة واحدة في ذلك الاتجاه.

ونعترف بأنه لا يتوافر في العديد من بلداننا الصغيرة، نتيجة للفقر وماضي الاستعماري القريب

وخلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة أعربت بلداننا الـ ١٣ عن رغبتها في أن يوضع برنامج عمل يكون ذا طابع استشاري وتنفيذي وعلمي. وقد تمسكنا بأن تأخذ التوصيات في الاعتبار التنوع الإقليمي والظروف الخاصة بكل بلد كما هو الحال في منطقتنا الفرعية. ويسرني أن أعلن أننا نشعر بارتياح إزاء النتائج التي تحققت - لقد نتج برنامج العمل الذي يتكون من أكثر من ١٦ فصلا و ١٠٠ صفحة عن مناقشات مطولة وكثيرا ما كانت صعبة.

وهناك فصول عديدة في برنامج العمل، لا سيما الفصول المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة، تؤكد مجددا على سيادة الفرد، سواء كان ذكرا أو أنثى، على جسده، ولا تدخل للدولة حيثما لا يكون تدخلها ضروريا. ويؤكد برنامج العمل على

"الحق الأساسي لجميع الأزواج والأفراد في أن يقرروا بأنفسهم بحرية ومسؤولية عدد أولادهم وفترة التباعد فيما بينهم وتوقيت إنجابهم، وأن تكون لديهم المعلومات والوسائل اللازمة لذلك". (برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، A/CONF.171/13، المرفق، الفقرة ٧ - ٣)

وعلى الرغم من المناقشة المطولة التي جرت والحلول الوسطى الضرورية التي طرحت خلال العملية التحضيرية في القاهرة، فإن هذه العبارة لم تحذف. لقد بقيت كاملة لأنها تمثل لب التطلعات العالمية في عملية صنع السياسة السكانية.

وقد علمت بلدان مجموعة الكاريبي وسورينام أن الحصول على المعلومات والوسائل اللازمة للوفاء بالاحتياجات التي لم تلب من أجل خدمات تنظيم الأسرة تتطلب ما هو أكثر من مجرد توفير وسائل منع الحمل. وترى بلداننا أن السبيل الأساس الى تحقيق أهداف النمو السكاني المستدام الموصى بها في برنامج العمل يكمن في مشاركة المرأة في كل جوانب التنمية. وهذا بدوره يبدأ بتعليم البنات.

وعلى ذلك، فإن الحكومة عنصر فاعل أساسي. ولكن الأسرة هي أيضا عنصر فاعل أساسي. وأسرة تتسم بالنزعتين التقليدية والتجديدية على حد سواء. وتجد مجتمعاتنا سبلا إبداعية لتقديم الدعم الى الأسر ذات الوالد الوحيد، خصوصا عندما تكون المرأة هي رب

نوعية الحياة للبشرية جمعاء تحسينا كبيرا إذا ألزمتنا أنفسنا بتنفيذه بالكامل.

ولذلك، فعلى الرغم من أهمية الإقرار الناجح لبرنامج العمل، فإن وفدي يود التأكيد على أن بذل جهود إضافية من قبل جميع الأطراف المعنية لتحقيق تنفيذه الفعال لا يزال أكثر أهمية. إذ ينبغي تعبئة كل صاحب دور على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية وعلى مستوى القواعد الشعبية. ويجب أن تفي الحكومات بتعهداتها وأن تنفذ برنامج العمل في شكل اتخاذ سياسة وإصدار تشريعات.

وستواصل اليابان من ناحيتها الإسهام في جهود التعاون الدولي المبذولة بموجب مبادرة المسائل العالمية المتعلقة بالسكان ومرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وتتعهد اليابان بتوسيع تعاونها ليشمل البلدان النامية في هذا المجال - والمبلغ الإجمالي في هذا الصدد هو ٣ بلايين دولار تقريبا - وذلك كجزء من برنامجها الرسمي للمساعدة الإنمائية لفترة السنوات السبع بدءا من السنة المالية ١٩٩٤ وحتى السنة المالية ٢٠٠٠.

ويمكن للمنظمات غير الحكومية المساعدة بتقديم الدعم والخدمات على مستوى القواعد الشعبية. وبالطبع، ينبغي توعية الأهالي أنفسهم ببرنامج العمل وذلك بوصفهم مستفيدين منه. كما ينبغي أن يسعوا للإبقاء على الزخم الذي ولده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الاضطلاع بأدوار واسعة النطاق في متابعة مؤتمر القاهرة. ويتعين أن تعتمد الجمعية العامة، في هذه الدورة، قرارا يوضح كلا من الاتجاه العام والخطوات المحددة اللازم اتخاذها لمتابعة المؤتمر. ولا يؤيد وفدي، أساسا، إنشاء هيئة حكومية دولية جديدة لهذا الغرض، مثل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، لأن هذا سوف ينتج عنه ازدواج الوظائف وزيادة النفقات. وينبغي، بدلا من ذلك، الاستفادة من الآليات القائمة.

وفي الوقت ذاته، يجب أن تنشأ آلية المتابعة على نحو يمكنها من معالجة مسألة السكان مقترنة بمسائل أخرى ذات صلة، مثل التنمية المستدامة والصحة والحقوق الإنجابية وتعزيز مكانة المرأة. ولذلك، فإننا

العهد، العدد الكافي من الأشخاص المدربين للقيام بمهمة تنفيذ برامج سكانية. وفي ضوء هذه الحقيقة، يسر الاتحاد الكاريبي وسورينام الإشارة إلى اقتراح المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. إذ تقترح السيدة صادق تشكيل فريق من الخبراء تشارك فيه منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحريك فكرة الصحة الإنجابية من مرحلة المناقشة إلى مرحلة التنفيذ بموجب برامج صالحة ومستدامة. ونأمل أن يشمل هذا الاقتراح إيفاد مستشارين إضافيين وإرسال موارد إلى منطقة البحر الكاريبي من فريق الدعم القطري التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان الموجود في سانتياغو بشيلي. وإن الاتحاد الكاريبي وسورينام على استعداد للقيام بكل ما هو ضروري لتحقيق الأهداف السكانية الواردة في برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونحن ندعو مجموعة المانحين الدوليين إلى الوفاء بحصتها في الاتفاق المتبادل.

وإن لبلداننا الصغيرة الـ ١٣ تاريخا مشتركا، كما أن لها تاريخا حديثا يبدأ في سنة ١٩٤٢ عندما تصادم عالمان. وكان أساس وجود الحضارة التي كانت قائمة وقتئذ هو تراكم الثروة. وأدى تراكم رؤوس الأموال، بدوره، إلى الثورة الصناعية. كما أدت الأعاجيب والأدوات التكنولوجية التي اخترعتها المدنية في عصر ما بعد الصناعة إلى الاعتقاد بأن البشر يستطيعون التغلب على أي تحد من خلال أعمال الذكاء. ولا يتبدد هذا الإيمان بالإنسانية ونحن نتطرق إلى ضرورة خلق نموذج جديد للتنمية لإزالة الخطر الذي يهدد قريتنا العالمية والذي سوف يسببه بالتأكيد النموذج الحالي. فبرنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية يوسع الآفاق الفكرية إلى الأمام ولذلك فنحن نؤيده تأييدا تاما.

السيد مارو ياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يعتبر وفدي برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إنجازا كبيرا حقا. واتباعا للنهج الشامل المتخذ في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في العام قبل الماضي، فإن برنامج عمل القاهرة يعترف بالعلاقة المترابطة الوثيقة بين السكان وتعزيز مكانة المرأة والصحة والحقوق الإنجابية والتنمية المستدامة. وهو يضع المسألة السكانية في سياق أعرض ويوليها مركز الأولوية الذي تستحقه. وفي الأجل الطويل، يملك برنامج العمل امكانية تحسين

برنامج العمل الستة عشر. ووفد بلادي يقترح زيادة عدد اجتماعات اللجنة الجديدة زيادة ملموسة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تجتمع كل سنة لمدة أسبوع. وفي كل اجتماع، يجب تناول موضوع معين يغطي عدة فصول من برنامج العمل مثل السكان والتنمية المستدامة، والسكان والرعاية الصحية، والسكان وحقوق الإنسان. ولئن كانت مثل هذه الزيادة في تواتر الاجتماعات قد تؤدي إلى زيادة في الانفاق، فإنه يتعين توفير الوقت الكافي لبرنامج العمل في ضوء أهميته. وبغية الإقلال إلى أقصى قدر من النفقات الإضافية يجب إعادة النظر في الممارسة الحالية في توفير نفقات السفر جوا لممثلي الدول الأعضاء.

أما بالنسبة لحجم اللجنة الجديدة، من زاوية الفاعلية ومن أجل تجنب ازدواج مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، من المناسب الإبقاء على العضوية الحالية للدول الـ ٢٧. ولا بد أن يشارك في الاجتماعات خبراء من الدول الأعضاء يكونون ملمين بالمما تامة بالموضوعات المحددة التي ستناقش - كما يجب السماح لممثلين من اللجان التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ممن لهم صلة بالموضوعات التي يجري تناولها في كل اجتماع، مثل لجنة الإحصاء، ولجنة التنمية الاجتماعية، واللجنة الخاصة بوضع المرأة، ولجنة التنمية المستدامة، بالمشاركة كمراقبين.

لا بد وأن تقدم نتائج رصد تنفيذ برنامج العمل في لجنة السكان والتنمية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يجب أن يتناول هذا البند كل سنة. كما يجب أن ينصب التركيز بصفة خاصة على المعوقات التي قد تعترض سبيل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل.

ومن أجل الإبقاء على الزخم السياسي الحالي المتعلق ببرنامج العمل، يتعين على الجمعية العامة واللجنة الثانية، كلما كان ذلك مناسباً، أن يتناولوا هذه المسألة كبنء منفصل كل عام. ولا سيما في عام ١٩٩٥ إذ أنه يشكل نقطة منتصف الطريق بين مؤتمر هذا العام الدولي المعني بالسكان والتنمية، والمؤتمر القادم في عام ٢٠٠٤، حيث يتعين على الجمعية العامة أن تضطلع باستعراض شامل لتنفيذ برنامج العمل. ونود أن نطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الآلية الخاصة بمثل هذا الاستعراض في الوقت المناسب.

بحاجة إلى النظر في دعم الوظائف وكذلك الاضطلاع بعملية إعادة تنظيم وتنسيق مناسبة للأجهزة ذات الصلة. وأود أن أضيف إلى ذلك أن هذه المسألة ستتطلب من الدول الأعضاء النظر الشامل والدقيق.

وأود، بعد وضع العناصر الأساسية لآلية المتابعة، تناول بعض المسائل المحددة. يؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي لأمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة السكان في الأمانة العامة للأمم المتحدة توثيق علاقتهما التعاونية وأن يقوموا بدور رئيسي، كما هو الحال فيما يتعلق بأمانة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، في الوقت الذي تحافظ فيه على التنسيق مع هيئات أخرى ذات صلة.

وعلى وجه أكثر تحديداً، لا بد لشعبة السكان الاضطلاع بمسؤولية التنسيق، على ضوء تغطيتها الشاملة لمسائل السكان وغيرها من المسائل المتصلة بالموضوع، في حين ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الاضطلاع بالمسؤولية عن تحقيق البرامج التنفيذية. غير أنه في حالة إسناد هذه المهام إلى تلك الهيئتين، فإن الحاجة ستدعو إلى تعزيز وظائفهما وقدراتهما على نحو كبير.

ويود وفدي بالتالي أن يقترح على الجمعية العامة دعوة الأمين العام إلى تقديم تقرير عن دوري صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة السكان، وكذلك عن تدابير إعادة التنظيم والموارد اللازمة. وحيث أن هذه المهمة معقدة، فيتعين إعداد التقرير على أساس الخبرة الملائمة كما يلزم أن يعرض بدائل متعددة. ويتعين أن يقدم بأسرع ما يمكن في سنة ١٩٩٥ حتى يمكن للدول الأعضاء بحثه في الدورة المقبلة للجنة السكان المقرر عقدها في شباط/فبراير وفي الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبالنسبة لآلية رصد تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الحكومي الدولي، يعتبر وفد بلادي أن لجنة السكان إذا عززت تعزيزاً كبيراً ستكون هي المحفل الملائم على مستوى الخبراء. ويمكن أن يعاد تسمية لجنة السكان بحيث تصبح "لجنة السكان والتنمية"، ويمكن أن يضاف رصد تنفيذ برنامج العمل إلى ولايتها. وفيما يتعلق بالمواعيد المقررة لاجتماعاتها، فإن الاجتماع الذي يعقد حالياً مرة كل سنتين لمدة أربعة أيام بعيد كل البعد عن أن يكون كافياً لتمكينها من تناول فصول

وجوده من زيادة في الاتفاق. ووفد بلادي غير مقتنع بوجود حاجة حقيقية لإنشاء مجلس تنفيذي منفصل لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وبغية تعزيز أداء الصندوق يتعين على المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن يخصص مزيداً من الوقت للأنشطة التنفيذية للصندوق

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.

قبل أن اختتم كلمتي، يود وفد بلادي أن يعرج بإيجاز على مسألة إنشاء مجلس تنفيذي منفصل لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ففي رأينا، أنه من السابق لأوانه إنشاء مثل هذا المجلس المنفصل في هذه المرحلة، ولئن كانت الحاجة الى تعزيز وظائف صندوق الأمم المتحدة للسكان بغية تنفيذ برنامج العمل أمراً مسلماً به، فإن المزايا الملموسة لوجود مثل هذا المجلس التنفيذي المنفصل ينبغي أن تبرر ما يستتبع